الجلسة التاسعة والسبعون

- **التاريخ** : الثلاثاء 3 محرم 1420 موافق 20 أبريل 1999.
- **الرئاسة** : السيد إدريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : استغرقت هذه الجلسة ساعتين وعشر دقائق.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

* * *

* **السيد إدريس بسيط رئيس الجلسة :**

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها. وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين ليطلع المجلس على ما جد من مراسلات. الكلمة للسيد الأمين.

* **المستشار السيد عبد الرحمان أوشن أمين المجلس :**

شكراً السيد الرئيس.

توصلت رئاسة المجلس من المجلس الدستوري بثلاث مراسلات يبلغ فيها أن عدداً من السادة أعضاء مجلس المستشارين ومجلس النواب قد أحالوا إليه القانونين رقم 34-98 ورقم 35-98 المتعلقين بالخوصصة واللذين وافق عليهما البرلمان خلال الدورة الاستثنائية الأخيرة، للبت في مطابقتهما للدستور. وتوصلت الرئاسة كذلك من المجلس الدستوري بقرار يقضي بعدم قبول طلب السيد محمد الجيدي الرامي إلى إلغاء نتيجة الاقتراع الذي أعلن على إثره انتخاب السيد أحمد الجغيري عضواً في مجلس المستشارين. كما توصلت الرئاسة من الأمين العام للمجلس الدستوري بمراسلة يشعر فيها أن السيد عبد الرحمن السعليتي قدم طعناً ضد السيد إدريس بوجوالة المعلن عن فوزه في العمليات الانتخابية الجزئية الخاصة بمجلس المستشارين المجراة يوم 23 مارس 1999 بالجهة الشرقية في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من أعضاء غرفة الصناعة التقليدية. وتوصل مكتب مجلس المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بثلاثة مقترحات قوانين هي :

أولاً : مقترح قانون يرمي إلى تعديل الظهير الشريف بمثابة قانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

ثانياً : مقترح قانون يرمي إلى إعفاء خيط الصوف المستعمل في صنع الزرابي اليدوية من الضريبة على القيمة المضافة.

ثالثاً : مقترح قانون يرمي إلى تعديل الظهير الشريف المتعلق بإحداث طابع للدولة قصد ضمان صحة أصل بعض منتوجات الصناعة التقليدية والمصنوعات اليدوية ذات الصبغة الفنية وحسن جودتها.

كما وردت على رئاسة المجلس قائمة للأسئلة الشفوية والكتابية من تاريخ 13 أبريل 99 إلى 20 منه. عدد الأسئلة الشفوية 31 سؤالاً. عدد الأسئلة الكتابية 23 سؤالاً. عدد الأسئلة الشفوية التي تم تحويلها 6 أسئلة. عدد الأسئلة الشفوية التي تم سحبها 4 أسئلة.

شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الأمين.

ثلاث أسئلة آنية تقدم بها بعض السادة المستشارين.

ـ السؤال الأول حول انعكاسات رفع الدعم عن السكر الصناعي.

ـ السؤال الثاني حول ارتفاع مادة السكر من جديد.

ـ السؤال الثالث حول ندرة السكر.

في البداية السؤال المتعلق برفع الدعم عن السكر الصناعي للمستشارين السيدين : رحو الهيلع وحميد كسكس، نقطة نظام للسيد المستشار المحترم.

* **المستشار السيد سعيد التادلاوي :**

السيد الرئيس،

السيد الرئيس نقطة نظام ديالنا فيما يخص واحد الوثيقة توصلنا بها اليوم الثلاثاء ديال غياب ديال 8 وزراء من الحكومة، الشيء اللي جعل الفريق الديمقراطي كيتقصى من لائحة الأسئلة اليوم لأنه مع سوء الحظ أنه من ضمن دوك الثمانية 2 أسئلة ديالنا مع الوزراء اللي متغيبين، احنا كنعرفوا كاين تضامن حكومي السيد الرئيس وكلما الحكومة كيمكن ليها طبق هاذ الشي وكاين في القانون الداخلي، ولكن حنا ما كنفهموشاي كيفاش فريق كيتقصى بهاذ الطريقة هذي، وتقصينا كذلك في الأسئلة الآنية، سؤال آني بالأهمية بمكان ديال السيد لحسن أبجكن من الفريق الديمقراطي حول موسم الحج، والحالة اللي عنا ومنها

المغاربة هاذ العام، ولهذا السيد الرئيس تتمناو أن هاذ الشي نتفداوه، 8 وزراء تغيبو وفريق على قدو الثالث داخل غرفة المستشارين كيتقصى بهاذ الطريقة راه ماشي معقول. كاين واحد التضامن حكومي السيد الرئيس يطبق. شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الرئاسة كتسجل التدخل ديال السيد المستشار المحترم، طبعاً الحكومة موجودة كتسجل التدخل ديالكم. الكلمة لأحد المستشارين لعرض سؤاله.

* **المستشار السيد حميد كوسكوس،**

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

تطرح صناعة السكر بالمغرب عدة قضايا تتعلق بالانتاج وتكلفته والتسويق والاستهلاك، ولعل إحدى المشاكل المطروحة حالياً والتي تهم مختلف فئات المجتمع المغربي هي الندرة المفتعلة لمادة السكر وما ينتج عنها من غلاء غير مبرر في المدة الأخيرة طرحت قضية جديدة تتعلق بهذه المادة وهي إعلان الحكومة لنيتها في رفع الدعم عن السكر الصناعي الذي تستعمله بعض وحدات الصناعة الغذائية مثل صناعة البسكويت والشكلاطة والحلويات وذلك في إطار تفكير الحكومة في إعادة النظر في نظام المقاصة. وهذا الإعلان أثار ردود فعل مختلفة خصوصاً من طرف أرباب الشركات التي تعتبر نفسها متضررة ووصلت إلى اعتبار رفع الدعم عن السكر الصناعي بمثابة الاعلان عن وفاة وحداتها الصناعية خصوصاً التي لها فائض قيمة المتوسط، وتلوح هذه الشركات بالانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لمثل هذا القرار في حالة تنفيذه مثل إغلاق بعض المصانع في حالة عجزها عن مسايرة المنافسة بتكلفة إنتاج جديدة، والانعكاسات على المستهلك لأنه هو الذي يؤدي أي ارتفاع في تكلفة الانتاج. وعملية رفع الدعم عن السكر الصناعي قد تدر على خزينة الدولة حسب بعض الأوساط حوالي 20 مليار سنتيم، ويتساءل المتتبعون لهذه الأوضاع عن كيفية التصرف في هذا المبلغ والمجالات التي ستستفيد منه.

إن هذا الموضوع السيد الوزير المحترم له علاقة بتكلفة إنتاج السكر ببلادنا، وتطبيق أسعار أعلى من سعر السكر في الأسواق العالمية مما يطرح مشكلاً أوسع هو مشكل ارتفاع تكلفة الانتاج، رغم أن بلادنا بلد فلاحي وأجر اليد العاملة أرخص من المعدل العالمي بكثير وقد دلت بعض الدراسات على إمكانية التخفيض من تكلفة الانتاج عندما يكون هناك تسيير عقلاني للمعامل المنتجة للسكر، مما يقلص الفارق بين ثمن الانتاج وثمن التسويق، وهو الفارق الذي تقدمه الدولة كدعم لهذا المنتوج. واعتبارا لما خلفه هذا الموضوع من تساؤلات لدى المهنيين والرأي العام المتتبع ولدى الصحافة الوطنية نطلب منكم السيد الوزير المحترم تقديم توضيحات حول مدى صحة ما تم تداوله بخصوص دعم السكر الصناعي، وهل قامت الحكومة بدراسة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذا القرار، وهل سيكون له فعلاً تأثير على سير الوحدات الصناعية التي تعتمد على السكر وقدرتها التنافسية كما يرى أصحاب هذه الوحدات، وماهي الانعكاسات المحتملة على المستهلك للمواد المعتمدة على السكر كمادة أساسية، وكيف سيستفيد المجتمع من المبالغ التي ستدرها هذه العملية على خزينة الدولة، وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون العامة للحكومة للإجابة عن هذا السؤال.

* **السيد أحمد الحليمي الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون العامة للحكومة :**

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله.

من المعلوم أن الدولة تعطي (جوج دراهم) في الكيلو ديال السكر وذلك لمساندة ذوي الدخل الضعيف من المستهلكين لمادة السكر، ومادامت هاذ الدعم هو شامل تا يستفد منو الغني وتايستفد منو الفقير، وبالتالي ثبت أنه كاين قطاعات اجتماعية تاستفد من هاذ السكر، وماحدها غنية وهي تاستفد أكثر، بحيث من هو غني ويستهلك أكثر، تيستهلك جوج النوبات في هاذ، تايخذ من هاذ الإعانة جوج النوبات أكثر من اللي تايخذ منها الضعيف، ناهيك عن الضعيف المدقع، وكذلك تستفد منو قطاعات ليست تنتج منتوجات لاتدعمها الدولة ولاتريد

الدولة أن تدعمها، فهاذ القطاعات منها هاذ القطاعات اللي تحدث عليها ال سيد المستشار المحترم وهي تهم بعض منتجي المشروبات الغازية أو بعض الشكولاطة أو بعض، فمن بين الـ 830 مقاولة اللي كاينة في المغرب تستعمل هاذ السكر ماغادي يهم هاذ الاسترجاع ديال السكر إلا حوالي مائة ديال المقاولات، وهاذ المقاولات الحقيقية اللي غادي تنزل عليها أكثر من 86 في المائة من استرجاع هذه الدعم هي 64، إذن العدد ديالها قليل.

أولا : هي شركات كبيرة، يمكن لي نقولكم أن شركة وحدة في المادة ديال إنتاج المشروبات الغازية تستحوذ على 64% من السوق، بعض الشركات ديال المربى أو ديال الشكولاطة تايمكن تستحوذ على أكثر من 82% ديال... إذن الشركات العدد ديالها قليل، الشركات كبيرة، شركات المدخول ديالها مرتفع.

ثانياً : إلى شفنا هاذ الاسترجاع اللي غاسترجع الدولة، تلقاو أنه الأثار ديالو ضعيف، فمن قنينة ديال يعني ديال المشروبات الغازية اللي تاتسوا مثلاً خمسة دراهم غادي خص هذاك اللي تاينتجها يسمح في عشرة سنتيمات في القرعة من المدخول ديالو، على أننا المعلوم أنه هاذ القرار هذا غادي يدفع هاذ الشركات أنها تحسن من الانتاجية ديالها باش تبقى المدخول ديالها مرتفع، كذلك باش ما يكونش هناك ضرر بالمنافسة ديالها، أبقينا على الدعم فيما يخص القسط من المعاملات المصدرة حتى لايكون عندها أي ضرر فيما يخص المنافسة خارج البلاد، أما المنافسة ديال المواد اللي يمكن تجي من على بارا فسنفرض عليها نفس القوانين الجبائية وديال الديوانة اللي مطبقة على السكر اللي تانجيبوه، إذن ما كاين حتى خطر عليها فيما يخص المنافسة، بل من الايجابيات ديال هاذ القرار أنه غادي يعطي واحد القدر في السنة المقبلة ماشي من ابتداءً من الآن لأن خلينا لهم الوقت باش يتأقلمو مع الوضعية الجديدة. غادي دخل 20 مليار اللي خصها تمشي لها دوك الفئات اللي مديورة لها ذاك الدعم، أي الفئات الاجتماعية ماغادي مشيش يغطي العجز ديال الدولة، غادي يمشي للمشاريع اللي غادي يستافدو منها الفئات الاجتماعية اللي يتصوباتلهم النهار الأول هاذ الدعم. زيادة على ذلك من الإيجابيات أنها غادي تدفع هاذ الشركات إلى الرفع من الانتاجية ديالها وبالتالي إلى الرفع من المدخول ديالها ومن التشغيل، ويمكن نعلن لكم من الآن أنها من الإيجابيات ديال هاذ القرار أن هناك شركة الآن تأسات وغادي دير معمل اللي غادي يخدم العمال كثار واللي غادي يبدا ينتج الكليكوز اللي غادي يمكنلو يستعمل في عوض السكر وغادي يكون تيوفر على الدولة الدعم وتيعطي لهاذ المقاولات السكر بثمن رخيص وغادي يصدر قسط من الانتاج ديالو ديال الكليكوز للخارج. إذن أنا تنطمئن السيد المستشار المحترم وتنقولو أن هذا القرار كان قرار مدروس ووقعت فيه واحد العدد الاتصالات واحد العدد ديال المشاورات واستغرقت الدراسة ديالو شهور وكانت لقاءات مع جميع الفرقاء المعنيين وكاد يكون هناك اتفاق تم في الأخير على الطرق ديال التطبيق ديالو، ومبقاتش مسألة ديال النية الحكومة كيف قال المستشار المحترم، ولكن هو فعلاً طبق وفي طريق التطبيق. والسلام عليكم ورحمة الله.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً السيد الوزير.

تعقيب للسيد المستشار المحترم.

* **السيد المستشار** :

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد الوزير المحترم على أجوبتكم وتوضيحاتكم بخصوص هاذ القرار، إلا أنه هناك بعض الملاحظات فيما يخص تكلفة الانتاج وقضية التسويق، الكل يعلم السيد الوزير المحترم أنه لو كانت أثمنة السكر ببلادنا توازي الأسعار العالمية لما كان هناك مشكل الدعم، ولأمكن بسهولة تحرير أسعار السكر، غير أن ارتفاع تكلفة الانتاج هي التي حتمت ضرورة دعم هذه المادة، وحسب المعطيات التي لدينا فإن تكلفة الانتاج يمكن تقليصها إلى حد كبير. أعطيكم مثل السيد الوزير معمل السكر بزايو وحسب ما نشرته جرائد مختلفة انتقلت تكلفة الانتاج من حوالي 9 دراهم للكيلو الواحد إلى 5 دراهم و70 سنتيم حالياً، والسبب هو طبيعة تسيير هذه المعامل والتبذير الذي تعرفه، وعندما يكون هناك تسيير أفضل تكون التكلفة أقل.

نقطة أخرى السيد الوزير بخصوص موضوع الندرة الذي يفرض نفسه هذه الأيام، فإننا نقول أن هذه الندرة مفتعلة وأن السكر موجود كل ما هناك هو المضاربات وعدم فعالية نظام التسويق، ووجود احتكار ومضاربات يؤدي طبعاً إلى ارتفاع الثمن، فالمطلوب من الحكومة مراقبة تسويق المادة بدءاً من معامل السكر وانتهاءً بدكاكين التقسيط ومعاقبة المضاربين حسب القوانين الجاري بها العمل، وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد أحمد الحليمي الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون العامة للحكومة** :

شكراً السيد الرئيس،

شكراً السيد المستشار المحترم،

بالفعل هاذي قضية ديال الأسعار ديال السكر وضرورة تدعيمها طارحة مشكل في المغرب سيتولى السيد وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية الاجابة على جزء كبير من هاذ الأسئلة اللي طرحتي، أريد أن أذكر بشيء بسيط وهو هاذ القضية السكر كلنا عندنا واحد الطموحات ولكنها طموحات متناقضة، نريد أن يكون لمنتج الشمندر والقصب السكري أرفع ما يمكن من الثمن لأنه بطبيعة الحال إلى ما رفعناش الثمن ديالو راه غادي تنقرض داك الاستثمارات اللي درنا في الجهات اللي تمت فيها استثمارات ديال الري، في نفس الوقت تبغيو هاد النسيج الصناعي اللي تينتج السكر يكون عندو أثمنة مرتفعة اللي تمكنو من أنه يتوسع ويستجب لذاك الإنتاج اللي غادي ينتجو الفلاح، ولكن باش يكون عندو خصو يكون عندو الثمن ديال المدخلة صغير وخاص الأثمنة باش تيرتفع تكون كبيرة. في نفس الوقت ما تنتجوشاي كل ما يخصنا من سكر كيخصنا نجيبو السكر من على بارا، تنقولو خاص السكر يجي من على برا بالثمن اللي هو موجود فيه في العالم، والحالة هذه أن هذاك السوق العالمية سوقRisuduel غير تيتبقا واحد الطرف ما تيستهلكش تايخرجوه وتيتباع بأي ثمن، تيتباع بثمن طايح، فعندنا تناقضات باغين المستهلك يكون عندو السكر رخيص وباغين الفلاح يكون عندو الشمندر مرتفع، وباغين.

هذه كلها هي الآن الدراسة اللي تندرسو وتنحاولو يكون واحد سياسة اللي يمكنلها تستجب لكل هذه الأسئلة، وريثما نوصلها ونعرضوها على أنظاركم يوقع فيها نقاش مع المعنيين بالأمر كاملين بما فيهم بطبيعة الحال النيابة ديال على الأمة اللي تتمثلو جزء منها، غادي نبقاو ماشين فالدعم الموجود الآن للاستهلاك ولكن غادي ندعمو الاستهلاك ديال السكر، ماشي الاستهلاك ديال مواد أخرى اللي هي ماشي وارد أنها تُدعم، وشكراً لكم السيد المستشار، وشكراً لكم السيد الرئيس، وشكراً للسادة المستشارين.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

هناك سؤالان موجهان للسيد وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية حول مادة السكر سيتم تقديمهما تباعاً على أن يتولى السيد الوزير الاجابة عنهما دفعة واحدة.

السؤال الأول للمستشارين المحترمين السادة محمد فضيلي، الحسين جامعي، محمد بنقاسم، عبد الاله صوادقة ومحمد المنصوري.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم هاذ السؤال.

***السيد المستشار محمد فاضلي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس كيتساءلوا المواطنين عبر مختلف أقاليم وجهات المملكة عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى قلة مادة السكر بالأسواق المغربية خصوصاً، خصوصاً السيد الرئيس القالب اللي كيتستهلك أساساً بالبادية، والمقروط الذي يستعمل في الحواضر، في المقاهي والفنادق. سبق لنا في السنة الماضية السيد الرئيس أننا طرحنا في فريق الحركة الوطنية نفس السؤال على أمل أن الحكومة تعد العدة للقيام بسياسة واضحة في ميدان السكر بجميع أنواعه وأشكاله، لانريد أن نطرح الأسئلة لنجاب عنها، ولكن هدفنا من طرح الأسئلة هي حث الحكومة على القيام بالواجب المنوط بها في هذه المادة خصوصاً وأننا نعلم علم اليقين بأن المواطنين في البادية من الصعب جداً أنهم يتخلاو على السكر خاصة القالب، السكر ديال القالب، يستعمل هاذ القالب في مناسبات عدة : الأعراس، موسم الحج، الهدايا، مناسبة الاختتان، مناسبة زيارة المواطنين لبعضهم البعض، فكذلك حتى حينما تكون الوفيات في المناسبات المقرحة يجتمعون من أجل شرب الشاي، وهذه وسيلة، وكذلك هذه المادة.تدخل في المواد الأساسية لتغدية المواطن. نعلم جميعاً بأن هناك عدد كبير من المواطنين يستهلكون السكر بكثرة لأنهم يعتمدونه كمادة أساسية، هناك من يعيش بالخبز والشاي فقط في عدة أوقات من اليوم.

السيد الرئيس،

نظراً للأهمية اللي كيكتسيها السكر كنتساءلوا عن الخلفيات وراء اختفاء هذه المادة، وهل ممكن أننا نضع الحد لهذا الاختفاء في أقرب وقت ممكن لأنه هناك مضاربين، هناك مضاربين في هذه المادة خصوصاً وأن الجانب الربحي أو الهامش الربحي في هذه المادة غامض جداً. كذلك أريد أن أشير إلى أن جودة السكر تختلف، جودة مادة القالب ليست هي سانيدا، ولهذا نريد منكم السيد الوزير تنوير الرأي العام الوطني بحقيقة الوضع وماهي نية الحكومة في هاذ الموضوع، وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني حول نفس الموضوع للمستشار المحترم السيد محمد بلعباس حسون.

الكلمة للسيد المستشار المحترم.

* **المستشار السيد محمد بلعباس حسون :**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

من المؤسف أن مسلسل إخفاء مادة السكر واصطناع التأزيم الذي تعرف وتيرته بالنسبة لهذه المادة مداً وزجراً طفا ويطفو مرة أخرى على الساحة الاستهلاكية وقبيل وأثناء عودة حجاجنا الميامين من الديار المقدسة، ومن المؤسف كذلك أنه رغم اصطناع الندرة وقلة المادة فإن السكر موجود في الحوانيت وموجود في المتاجر وموجود في الأسواق، ولكنه ماشي بالثمن اللي مدعوم وبالثمن اللي مقرر ليلو، هذا هو المؤسف، وأحياناً هاذ الثمن كيفوت الضعف، القالب معروف ثمنو، الآن يمكنلك توجدو ولكن 15، 16، 16 درهم ونصف، الكيس يصل حتى 450 درهم 480 درهم، وداك العلبة من 100 درهم تتجاوز الآن 160 درهم، لذلك وأنتم السيد الوزير أدرى بأن مادة السكر بالنسبة للمستهلك في البادية مايشي واحد المادة عادية مادة غير للانتشاء، هي مادة أساسية، هي تستعمل للشرب ودواز للخبز، كنبغيو بهاذ المناسبة هذي اللي كتعاود تكرر في هاذ المؤسسة وفي أختها نساءلو من خلالكم الحكومة : أشنو هي الأسباب ديال استمرار ديال الندرة وديال القلة ديال مادة السكر، واش الأمر يتعلق بقلة حقيقية بندرة حقيقية، أم هاذي واحد المنهجية كتختار الأوقات الملائمة والمناسبة باش تصايب أزمة وباش تعاود تستثمرها لاصطناع أنواع من التأزيم للإثراء على حساب الحاجات الملحة للمواطنين وإلا أم هناك أسباب أخرى وراء هاذ الاختفاء لرفع ثمن المادة إلى ما لايطاق،

ماهي التدابير المستعجلة اللي غادا تتخدها الحكومة لمواجهة هاذ القلة اللي أصبحت تلازم مادة السكر. إمتى، متى ستتحرك الأجهزة الموكول إليها المراقبة لضبط وإيقاف هاذ النوع من التأزيم ديال الساحة ديال الاستهلاك في هاذ الوطن هذا. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية للإجابة عن السؤالين. الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد العلمي التازي وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية**

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد تفضل المستشارون المحترمون السادة محمد الفضيلي، محمد المنصوري، عبد الإله صوادقة ومحمد بنقاسم من فريق الحركة الوطنية والمستشار السيد محمد بنعباس حسون من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بطرح حقيقة هاذ السؤال سؤال مهم جداً اللي تايهم جميع المواطنين، وفاتنا بعدا جاوبنا على هاذ السؤال، اللي بغيت نقول نوبة أخرى للسادة المستشارين بأنه حقيقة السكر موجود بجميع أنواعه بما فيه سانيدا أو القالب أو القراط موجود، ولكن المشكل اللي كاين وهو القالب في بعض المدن قليل، علاش هاذ المادة قليلة في بعض المدن.

أولاً اللي بغيت نقول للسادة المستشارين بأنه كاين عندنا جوج المعامل في المغرب اللي تاينتجو القالب، عندنا معمل الدار البيضاء، كوزيمار واللي هي تنتج 80% نتاع الانتاج نتاع القالب. وعندنا معمل SUTA اللي في تادلة اللي تنتج 15 حتى 20% نتاع القالب. المعمل نتاع كوزيمار تتعرفو بأنه في هاذ البداية نتاع السنة توقف كان فيه إضراب ووقف عن العمل لمدة 50 يوم، واللي بغيت نبين للسادة المستشارين بأنه 50 يوم تتساوي 60 ألف طن نتاع الانتاج السكر القالب، حيث المعمل كوزيمار تنتج 1200 طن في النهار، يومياً 50 يوم نتاع الوقوف هي 60 ألف طن نتاع الانتاج، يعني استهلاك نتاع شهر ونصف العادي. هذا السبب الأول.

السبب الثاني وهو بالطبع هناك من ناحية الجودة السكر بحال بحال السانيدا أو القراط أو القالب هو سكر واحد، ولكن حقيقة أنا متفق مع السادة المستشارين بأنه على كل حال القواعد ديالنا خاصنا لابد الاستعمال نتاع القالب. غادي تقولولي أشنوهي التدابير اللي خصنا انتخذو، طبعاً قبل ما نجيو قمنا بواحد البحث، في جميع المدن المغربية، وعندنا هنا إحصاء، عندنا إحصاء واطلعنا كذلك، اطلعنا على الأثمان اللي هي مطبقة نقول لكم مثلاً بأنه بالنسبة للحسيمة السكر فيها موجود، لا القالب ولا القراط ولا السانيدا موجود، السكر تيتباع نتاع القالب بـ 6 دراهم للكيلو، حقيقة ماشي هذا الثمن ديالو، الثمن ديالو وهي 5.10 السنتيم للكيلو، إلى تيتباع بـ 6 دراهم.

كاين بالنسبة للجديدة ما كاين مشكل السكر موجود والثمن عادي، الراشيدية ما كاين مشكل السكر موجود والثمن عادي، سطات بالطبع القالب تيتباع بـ 12 درهم بدلاً من 10.20 سنتيم، تنجبرو الدار

البيضاء، الدار البيضاء السكر موجود 11 درهم باش تيتباع، حقيقة أغلى من الثمن والسعر اللي كاين، كاين هناك بالطبع في سلا، في سلا الجديدة 13 درهم باش تيتباع القالب بدلاً من 10.20، خريبكة 11.50 درهم هادو أثمان اللي قبطناهم بصفة رسمية، كاين أنا متفق مع السادة المستشارين اللي تيقولو بأنه كاين في بعض الحالات اللي القالب تيسوى حتى 15 درهم كاين في الحقيقة في تطوان، في تطوان راه تيتباع بـ 15 درهم، هذا المعلومات اللي عطاوني.

كاين كذلك هنا كاين بالنسبة للحاجب وقلعة السراغنة وبولمان وتزنيت وتاونات وأسفي هنا هاذ المدن كلها مافيها مشكل، السكر موجود تيتباع على كل حال، شي شويا زايد ربما من الثمن ديالو اللي يمكن نقولو وهو الحكومة بالطبع عازمة بأنه تقوم بمراقبة وفعلاً هاد الشي اللي وقع، يمكن نقول لكم بأنه ابتداءً من البداية نتاع هاذ الشهر دأبريل وقعت واحد المراقبة مراقبة شديدة من طرف وزارة الداخلية، ويمكن نقول للسادة المستشارين بأنه من تاريخ 2 أبريل إلى هذي 3 أيام تسجلت 467 مخالفة اللي تسجلت بالطبع، هنا هاد المخالفات غادي ماليها اللي دارو هاد المخالفات غادي تابعو باش أديو على كال حال الواجبات ونتمناو على ربي بأنه السكر غادي يخرج، وما قالوا بعض السادة المستشارين، بأنه السكر موجود كاين في عدد الحوانت موجود، ولكن الغالب الله، الأثمان على كل حال ماشي معقول حيث الدولة تتعطي واحد الدعم نتاع 4 دراهم في كل قالب السكر 4 دراهم في كل قالب السكر، خاص القالب السكر يتباع بالثمن ديالو، حقيقة اللي كان زمان واللي حقيقة كانو مستودعات على صعيد الأقاليم وهادوك المستودعات كانت الشركات لاكوزيمار ولاشركة SUTA كانت عندهم التزام باش يكون عندهم واحد الاحتياط نتاع الاستهلاك بالأقل نتاع 3 شهور في المحل.

اليوم على كل حال تغير داك الشي الشركة كوزيمار زولت دوك المستودعات اللي كانت عندها على صعيد الأقاليم وعندها الناس دابا الزبناء ديالها تايمشيو وياخذو السكر في الدار البيضاء في المعامل، ملي الزبون تايمشي ويعمر الشاحنة ديالو بالسكر فين تايديها، الله عالم تايمشي مثلاً لخريبكة باش يمشي الدار البيضاء يجيب السكر، واش تايبيعو فالدار البيضاء أو تايديه لخريبكة هداك الشي الغالب الله ماعرفنشاي، ربما احنا تنشوفو دابا الآن مع كوزيمار مع هاد الشركة باش نعاودو نوليوْ لداك النظام القديم ونشوفو على كل حال تكون مستودعات بالأقل على صعيد كل جهة، على صعيد الجهات، وشكراً للسيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً السيد الوزير.

هل هناك تعقيب، الكلمة للمستشار المحترم.

* **المستشار السيد محمد بلعباس حسون** :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً للسيد الوزير على الجواب عن الأسئلة اللي متعلقة بموضوع واحد الأزمة هي تعرب عن نفسها، اللي ناكدو ليكم السيد الوزير هو أن القلة ماشي فقط كتعرفها بعض المدن، كتعرفها الساحة الوطنية بحذافيرها، اللي ناكدو ليكم السيد الوزير أنه خاصكم ديرو واحد البحث مضاد، أن البحث اللي تلقيتوه راه لايخلو من غش وأن الثمن باش كيتباع القالب السكر راه واصل 16 و15 درهم، وأن الراشيدية وسطات اللي جبتوهم على سبيل المثال يمكن ليكم ديرو مكالمة تيلفونية مع أي مواطن يكون مستهلك أو تاجر وتسألو عن الواقع ديال الحال بالنسبة لهاذ القضية ديال هاذ المادة هذه، ناكدو ليكم السيد الوزير أنه اللي كيساهم - ما نردوشاي من 50 يوم ديال الاضراب قميص عثمان - أنه اللي كيساهم في الأزمة المعملين معاً لاكوزيمار في الدار البيضاء ولاخوتها المعمل ديال سوق السبت من وراء الصفوف كاينة ولكن كاين واحد الناس كيجيو يدخلو ويخرجو السكر وهاد القضية باقا خاضعة للامتياز مادخلاتش في العملية ديال التحرير ديال المواد باقا خاضعة للامتياز، اللي عندهم الامتياز كنمشيو نسولوهم كنقوليهم فين السكر، قالوا ليك الحصة اللي كان من حقهم ياخذوها ما بقاوش يتساعدو حتى بنسبة مئوية ضئيلة فيها.

لذلكم السيد الوزير نحن لانطرح في هاذ المؤسسة ونَرْبَأُ أن يطرح فيها أشياء مخالفة للواقع وأن كذلك نتلقى أجوبة مخالفة للواقع لأن نحن نقدر ونحترم بعضنا ولذلك الأمر يقتضي علاج المشكل منذ شهور، واقع في الساحة الوطنية خصنا نستعملو الآليات اللي موجودة لمراقبة ولضبط المسؤولية أين هي : واش عند المعامل، واش المعامل ماعندهم مسؤولية، واش عند التجار، وحتى هاد القضية ديال العقوبات راه بعض المرات كنصيبو غير الحيوط القصار هي اللي يمكن يتلقاو بعض العقوبات. شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً السيد المستشار المحترم.

هناك تعقيب كذلك من السيد المستشار المحترم، تفضل.

* السيد المستشار :

شكراً السيد الرئيس،

أعتقد بأنه السيد الوزير مشكور أعطى لنا توضيحات حول بعض الأمور التي كانت غامضة، ونشكره عن ذلك، فقط اللي بغيت ناكد للسيد الوزير وهو أنه خاص الحكومة ككل بجميع مكوناتها والمسؤولين على صعيد الأقاليم والجهات كذلك أنهم بدورهم يقومو بالواجب ديالهم في هذا الميدان لتوضيح مايلي :

أولاً : دور الصانع والوسيط والبائع بالجملة والبائع بالتقسيط، والهامش الربحي، لابد أن يكون واضحاً ومحدداً وضرب بيد من حديد لكل من تجاوز حدوده. هذي **النقطة الأولى**.

النقطة الثانية : بغيت ناكد للسيد الوزير على أنه علمياً ثبتت جودة القالب على السانيدا، لماذا؟ أولاً لما كيتهيأ القالب كيدوز في واحد الماكينة كتدور، داك الدوران بسرعة كتخرج منو بعض المواد الحمضية، السيد الوزير بلاشك كيعرفو، بغينا ناكدو على أن المغاربة كلهم كيتشبتو بالاستهلاك ديال القالب السكر، هذي إرادة ديال المجتمع خصوصاً في البادية، فلابد من الحكومة أنها تحترم هذه الرغبة وهذه الارادة. شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد العلمي التازي وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

بغيت نشكر السادة المستشارين، وبغيت ناكد لهم بأن الحكومة عاطية واحد الاهتمام خاص لهاذ المشكل نتاع السكر بصفة عامة والسكر نتاع القالب بصفة خاصة، حيث المواطنين تيستهلكو القالب، ولكن اللي بغيت نقول وهو كاينة واحد اللجينة وزارية اللي مكلفة الآن بهاذ المشكل نتاع السكر، أي التحرير نتاع هاذ المادة وكذلك حتى بالنسبة للزيوت كذلك.

هاذ اللجنة راهيا متبعة وباتصال على كل حال مع أرباب المعامل، وحنا قلنا لبعض المعامل باش يمكن لها تخمم من دابا وباش تشوف دير واحد الاستثمار باش يمكن لها توسع الطاقة ديالها الانتاجية بالنسبة لهاذ القضية نتاع القالب وذاك الطراف كذلك دوك القراط. وأنا متيقن بأنه في هاذ الشهور القليلة المقبلة غادي يمكن لنا نتقدمو للسادة المستشارين نقولو لهم أشنوفين وصلنا في هاذ سميتو، ولكن مني هاذ اللجنة تخرج بشيء ما من التحرير لهاذ المادة باش ما تبقاشي مقبوطة على كل حال، التحرير ديالها، لابد غادي تخلق شيئاً ما من المنافسة مابين المعامل وما يبقاشي معمل بوحدو تايدير القالب، بل غادي يكونو ثلاثة أو لأربعة المعامل اللي يمكن لهم ديروه.

المشكل اللي كاين وهو: في العالم ما بقا حتى شي واحد تيستهلك القالب أو ما كون كان القالب تيتنتج في الخارج كان يمكن لنا نجيبوه نستوردوه ونجيبوه باش نواجهو الحاجيات نتاع الاستهلاك الوطني، اللي بغيت نقول وهذه بشرى مزيانة للمواطنين باش يعرفوها وبالخصوص الفلاحة اللي تينتجو الشمندر واللي تينتجو قصب السكر بأنه حتى لدابا كنا كنغطيو الحاجيات ديالنا ما بين 45 حتى 50% و55 حتى 60% كنا تنجيبوها من الخارج. اللي نقول لكم بأنه هاد السنة 1999 غادي يمكن لنا الانتاج الوطني غادي يكفي الحاجيات نتاع الاستهلاك نتاع 60%، بالله غادي يمكن لنا نيجبو بالله 40% من الخارج، وهذي حقيقة مهمة جداً، وإلى شفنا غير المقارنة مابين العام الفايت وهاذ العام كاين 20% ارتفاع في الانتاج نتاع مادة السكر كانت شمندر ولاكانت قصب السكر.

ولهذا المعامل السيد المستشار قبيلا قال بأنه الثمن مشى من 9 دراهم إلى 5 دراهم، هذي قضية واضحة بالله من الانتاج فقط حيث الانتاج كان هود ماحد الانتاج كيهود والثمن تيرتفع، ولهذا الانتاج تيكثر والثمن تينقص، بالطبع علاش الثمن هود من 9 دراهم إلى 5 حيث أنتجنا جوج النوبات أكثر ما بين 96 ومابين 98 العام الفايت، ولهذا احنا غادين في هاذ الاتجاه وغادين نطلبو بالطبع دابا المعامل راهم تايدير الدراسات ديالهم باش يشوفو كيفاش يستثمرو ويبداو ينتجولنا القالب السكر ويكون القالب السكر على كل حال أمام جميع المواطنين. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

حضرات السيدة والسادة المستشارين المحترمين، بعد إنهائنا لحصة الأسئلة الشفهية الآنية، ننتقل الآن إلى بقية الأسئلة، ونعرض في البداية سؤال مرتبط بقطاع العدل للمستشارين السادة : محمد المنصوري، عبد الإله صوادقة عبد اللطيف الاسطمبولي، حدو أقديم ومحمد بنقاسم.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لعرض السؤال.

* **السيد المستشار :**

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

الكل يعلم أن العدالة هي أساس الديمقراطية، بل هي الديمقراطية بمفهومها الشامل، نلاحظ في السنوات الأخيرة ومع الأسف أن تطبيق القانون لايجعل بلادنا في المستوى المرغوب وذلك راجع لأسباب لامجال لسردها، الأمر الذي جعل المستثمر يتردد والمتقاضي يلجأ للقضاء بدون اطمئنان، مع حكومة الاصلاح التي تخوض إصلاحاً جديداً من نوعه وعلى جميع المستويات والاتجاهات من أجل تحقيق وتطبيق ما كانت تنادي به أي المساواة في الحظوظ ومحاربة استغلال الانسان من طرف أخيه الانسان، وهذا بطبيعة الحال يجلب لها معارضة من طرف فئة من المواطنين، ومهما كان الحال مع هاته الحكومة رجع الأمل، وبالفعل شاهد أنكم السيد الوزير تأخذون وبشجاعة عدة تدابير ترجع بين المتقاضين، وعلى سبيل المثال لا الحصر دشتنتم سياسة تقريب المحاكم من المتقاضين وهذا لمسناه لما زرناكم أنا وزملائي من إقليم خنيفرة، وبهذه المناسبة أريد باسم جميع المنتخبين والمجلس الإقليمي أن أجدد لكم الشكر والامتنان على تفهمكم لمشاكل هذا الإقليم، وهذا الإقليم المجاهد رمز الشجاعة والبطولة مهد المجاهد موحا أوحمو الزياني ومقاومي الظهير البربري.

السيد الوزير،

بعض الملفات كانت تتطلب سنين طوال للبث فيها وهذا يتطلب مجهودات وصبر أيوبي للمتقاضي، للدفاع، وبالأخص للقضاة، القضاة وهم مشكورين يجتهدون ويبذلون مجهودات جبارة. وبعد كل هذا وذاك بعض الملفات بقدرة قادر تختفي الأمر الذي يزيد الطين بلة لمشكلة التبليغ، إن هاجس السياسات الاقتصادية أصبح التشغيل، والتشغيل السيد الوزير يقتضي من بين ما يقتضيه مؤسسات قوية ومتساوية بالعدالة.

إنه لمن الضروري تحقيق الإطمئنان للمتقاضي، بجوابكم حول الاجراءات والتدابير التي ستتخذونها للقضاء جذرياً وبصفة نهائية على هذه المعضلة حتى ترجع الثقة ولاسيما للمستثمر. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير العدل.

* **السيد عمر عزيمان وزير العدل :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تحية تقدير واحترام لهذا المجلس الموقر بمناسبة حلول الدورة الربيعية الجديدة، والتهاني كذلك للجميع بمناسبة حلول السنة الهجرية الجديدة.

فيما يخص السؤال المطروح، عندي بكل إيجاز جوج أو ثلاثة ديال الملاحظات لإعطاء البيانات الضرورية.

أولاً، جوهر السؤال يتعلق بحالة عدم تنفيذ حكم وذلك حسب ما جاء في السؤال وفي الوثائق المرفقة بالسؤال راجع لضياع الملف وبالتالي والسيد المستشار مشكور ثار المشكل بصفة عامة ديال اختفاء ملفات في المحاكم. الملاحظة الأولى هو أنه هنا الأمر يتعلق بحالة مضبوطة ومعينة وبالتالي ماشي من حقنا أنه نعمو.

ثانياً، فيما يخص هاذ الحالة اللي هي حالة مضبوطة بعد البحث والتحري تبين لينا أن هاذ الملف ما ختفاش وأن هاذ الملف موجود، هاذ الملف صدر فيه حكم في محكمة في مستوى ابتدائي ماتمش التنفيذ بطبيعة الحال لأنه كان الاستئناف، من بعد ذاك الشي صدر حكم استئنافي ماتمش التنفيذ لأن كانت مسطرة اللي دعت بوجود صعوبة في التنفيذ وصدر حكم اللي أقر وجود صعوبة في التنفيذ. فهذه هي الوضعية ديال هاذ الملف اللي هو موجود واللي هو ما ختفاش، ولكن تنفيذو توقف بسبب اتباع مسطرة قانونية ومشروعة من طرف أحد الأطراف لا أقل ولا أكثر.

على أي حال السؤال ديال السيد المستشار مشكور كان سؤال عام وبالتالي في النقطة الثانية بغيت نضيف بأنه، يعني بكيفية عامة الوزارة الآن وذلك بفضل المساهمة ديال جميع المسؤولين عن المحاكم من خلال أيام دراسية اللي هي نظمت توضعات بفضل هاذ العملية توضعات مساطر وضوابط اللي من شأنها أنهي تحسن تنظيم طريقة العمل داخل المحاكم، والآن المحاكم في طور تطبيق هاذ الضوابط الجديدة وهاذ المساطر الجديدة، وبالاضافة إلى هذا الجميع يعرف ولكن سمحو لي نذكر بها، الجميع كيعرف بأنه الوزارة عازمة في إطار برنامج تحديث القضاء على وضع يعني المعلوميات في خدمة تسيير المحاكم

وأنه عندنا تجارب مهمة في المحاكم الإدارية، في المحاكم التجارية، الآن في المجلس الأعلى، وكذلك في المحاكم ذات الاختصاص المتنوع في بعض الحالات، مثلاً المحكمة في الدار البيضاء، وأنه الوقت اللي غادين انستطعو أنه نتحكمو في هاذ الجهاز وأنه نعموه على جميع المحاكم فطبيعة الحال غادين نتفداو جميع الحالات ديال التعثر أو ديال الإختفاء ديال الملفات أو ديال الإتلاف للوثائق. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

هل هناك تعقيب. الكلمة للسيد المستشار المحترم.

* **السيد المستشار :**

أشكر السيد الوزير على هاذ الجواب ديالو الإيجابي اللي هو بالفعل كاين ملف اللي هو سيفطناه لكم كنموذج، ولكن في الحقيقة لما توصلنا بهاذيك الرسالة عن طريق البريد على هذاك الملف بعد ذلك ولما طرحنا ذاك السؤال جاونا قضيات أخرى مثل القضايا اللي بين يدينا اللي هي تتهضر لينا في نفس المشكلة. المهم على أنه السيد الوزير سجلنا وبارتياح على أنكم كتخدو تدابير باش نفس هاذ المشكلة ما غاديش تجدد وأنه المسطرة ديال التبليغ غادي تعاودو فيها النظر وغادي تعملو فيها اجتهادات، وتنجدد ليكم الشكر، وشكراً السيد الوزير.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

السؤال الموالي في قطاع التجارة والصناعة يتعلق بمشكل الباعة المتجولين، وقد طرحه المستشار السيدان : المعطي بنقدور وأحمد حاجي. الكلمة لأحد المستشارين لعرض السؤال. تفضل.

* **المستشار السيد احمد حاجي :**

شكراً سيدي الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن مشكلة الباعة المتجولون كانت ولاتزال الشغل الشاغل لمعظم التجار، وإذا كانت هذه الظاهرة تلعب دوراً معنياً في التخفيف من حدة البطالة وإيجاد فرص العمل، إلا أنها تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية وتقف حجر عقبة أمام التجار المنظمون الذين يؤدون واجباتهم تجاه الخزينة العامة.

السيد الوزير المحترم،

إن الطريقة التي يتبعون هؤلاء الباعة في مزاولة النشاط التجاري هي طريقة عشوائية مجهولة الحدود والأبعاد، كونها تخلق إطاراً من الفوضى والازدحام في الشوارع والأزقة وأمام المحلات التجارية وتضايق السياح الأجانب وتخلق عندهم نوعاً من الاضطراب والخوف وبالتالي يقررون عدم العودة مرة أخرى لزيارة هذا البلد الأمين. كما أن هؤلاء الباعة المتجولون يتجرون بعض الأحيان في مواد مغشوشة ومشبوهة مما يعرض حياة المواطنين للخطر، كما أنه في بعض الأحيان يتعرضون طريق الزبناء وينتشلون أموالهم ومشترياتهم، وفي هذا المناخ من العشوائية والفوضى يصعب على رجال الأمن القيام بمهامهم على أحسن وجه رغم قلة الوسائل، أي الأمن الوطني يقومون بواجبهم أحسن قيام وأنا أشهد على ذلك، وإني أقف وقفة احترام وتقدير لهم بما يقومون به من الواجب تجاه رعايا صاحب الجلالة أيده الله، وأتمنى من الحكومة الموقرة أي حكومة التناوب أن تخصص لهم الزيادة في الميزانيات المقبلة إن شاء لله.

السؤال : لذا أيها السادة المحترمون فنحن لسنا مع محاربة هذه الفئة من شبابنا التي تبحث عن قوت يومها لكننا ضد الطريقة العشوائية التي تزول بها التجار والأضرار التي تسببها للزبناء، فكم قلنا فإن اتساع رقعة هذه الظاهرة يدعونا لاحتوائها وإدماجها في الحياة الاقتصادية المنظمة. ومن هنا فإننا نقترح القيام في إطار شراكة حقيقية بين الجماعات المحلية والغرف المهنية والجمعيات التجارية وكل الأطراف بدراسة موضوعية لضبط أسباب وحجم هذه الظاهرة ودعم العمليات الرامية إلى استقرار هؤلاء الباعة المتجولون عبر إحداث إطار قانوني ينظمهم ويحتضنهم كإنشاء أسواق نموذجية أو إحداث أسواق أسبوعية متنقلة عبر الأحياء الكبرى، وبالتالي إدخالهم خانة التجار المنظمين حتى تعود الثقة للتاجر بصفة خاصة والحياة التجارية والاقتصادية بصفة عامة، لذا السيد الوزير ماهي الاجراءات التي تنوي وزارتكم اتخاذها لحل هذه المعضلة. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة للسيد وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية للإجابة عن السؤال.

* **السيد العلمي التازي وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية :**

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لقد تفضل المستشاران المحترمان السيدان : المعطي بنقدور والحاج أحمد حاجي بطرح سؤال مهم جداً، ويتعلق الأمر بظاهرة الباعة المتجولين، هاذ الظاهرة تكبر يوماً على يوم والتي نعتبرها عرقلة في مسلسل تنظيم التجارة وتطويرها، أنا متفق مع السيد المستشار لما قال الحقيقة، ولكن في نفس الوقت هاذ الباعة المتجولين هما العدد ديالهم كثير لهذا في النظر ديال حكومة صاحب الجلالة نصره الله ألا وهو وجود إنشاء أماكن خاصة لهاذ الباعة المتجولين.

وهنا كاينة واحد التجربة، واحد التجربة اللي دارت مثلاً في مدينة أكادير، وتنعرف بأنه مدينة أكادير البلدية نتاع أكادير خصات واحد القطعة أرضية نتاع 5 الهكتارات خارجة شي شوية من المدينة ودارت فيها واحد العدد نتاع الأماكن للتجار وجمعات جميع الباعة المتجولين نتاع أكادير وداروهم في هذاك السوق. بالطبع أولاً البلدية دارت واحد استثمار وقبطات قروض على كل حال من المؤسسات البنكية وشيدات ذاك السوق، أولاً جمعات دوك الباعة المتجولين، وذاك الاستثمار اللي دارت البلدية عندها واحد المردود حيث ذاك الكرا اللي تتدخل كل شهر كرامهم جداً وكيمكن ليها بها ذاك الكرا يمكن لها أولاً تكابل الصيانة نتاع ذاك السوق، وكذلك يمكن لها تزيد توسع.

ولهذا هذا هو الاقتراح، بالطبع حنا في الميزانية كما قال السيد المستشار كنا درنا قيدنا واحد الاعتماد بالنسبة للميزانية نتاع - 99 98 ولكن مع كل الأسف ما تقبلتشاي ديك الميزانية، ولكن حنا مازالين عازمين وغادين نبقاو في اتصال على كل حال مع وزارة المالية باش يمكن لنا نحصلو على اعتمادات باش يمكن لنا نقدمو بعض المساعدات، ولكن هاذ العملية تيخصها تكون على كل حال مابين وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية، الجماعات المحلية لابد، وزارة الداخلية وكذلك الغرف المهنية كانت غرف التجارة والصناعة والخدمات، أولا الغرف كذلك نتاع الصناعة التقليدية.

خاص تكاثف الجهود نتاع الجميع وبالمساعدة نتاع التجار بنفسهم حتى هما تيخصهم يعاونونا في تنظيم هاذ الباعة المتجولين وغادي يمكن لنا نديرو هاذ المثال اللي كاين في أكادير يمكن لنا نعموه على جميع الأقاليم وعلى جميع المدن المغربية ونكونو خارج المدينة يكون عندنا واحد الأسواق خاصة بالمتاجر مبنية وكلشي ويكونو دوك التجار أولاً تعطيهم ترديليهم الكرامة ديالهم يكون عندهم واحد العنوان ويكونو مسجلين أولاً حتى هما يأديو ويساهمو في الضرائب بحال جميع المغاربة ويكون عندهم شخصيتهم وكذلك نحميو حتى المستهلك، المستهلك لما تيشري البضائع، إلا شراها من واحد المتجر تيعرف بأنه إلا كانت عندو شي مشاكل تيولي لذاك المتجر، أما مني تايشري من عند الباعة المتجولين على كل حال حتى المستهلك راه مضرور، ولهذا حنا متيقنين السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين، باش نعملو اليد فاليد مع أولا مع الجماعات البلدية وكذلك العمالات والغرف المهنية والمندوبين، لا المندوبين نتاع التجارة والصناعة أولا المندوبين نتاع الصناعة التقليدية.

باش يمكن لنا نعملو اليد فاليد ولابد نلقاو حلول ألا وهو البناء نتاع هاذ الأماكن كاين كذلك اقتراح آخر وهو يمكن لنا نظمو دوك الأسواق الأسبوعية في البادية، في البادية يمكن لنا نظمو دوك الأسواق الأسبوعية، وهادوك الأسواق إلا دارت على كل حال غادي يمكن لها تخلق واحد الرواج في البادية، وثم غادي نميو البادية بها. ويمكن ربما كاع نقصو شي شيو من الهجرة من المدن إلى البادية.

لهذا حنا على كامل الاستعداد باش ندرسو هاذ المشكل ومشكل حقيقة عويص جداً وخا عندو طابع اجتماعي، ولكن حقيقة تايضر، احنا متفقين مع السادة المستشارين تايضر كذلك بالمصالح نتاع التجار وكذلك حتى الدولة تضيع بوجود ضرائب ماتيدخلوشاي إلى آخره، ولهذا حنا على كامل الاستعداد باش نلقاو على كل حال حلول، ربما هاذ الشي يكون تدريجياً نبداو دابا أكادير تتمشا مزيان يمكن لنا نديرو واحد الثلاثة أولا أربعة نتاع المدن أخرى نديروها ونزيدو. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

أعطي الكلمة الآن للمستشار، تعقيب. تفضل السيد المستشار.

* **السيد المستشار :**

شكراً السيد الرئيس.

أشكركم سيدي الوزير المحترم على الأجوبة ديالكم، ونحن مطمئنون على الوعد ديالكم على أنكم غادي تحلو هاذ المشكل أي لا مشكل التجار ولا مشكل ديال الباعة المتجولين، وأتمنى بكل إخلاص في التجربة المقبلة إن شاء الله باش ديروها في ولاية فاس لأنها في الحاجة. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد حميد المونن لتقديم سؤاله المتعلق ببناء الاعداديات بالعالم القروي.

* **المستشار السيد حميد المونن :**

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار تقريب المؤسسات التعليمية من المواطنين، قامت الوزارة ببناء عدد من الإعداديات بمراكز قروية، كما برمجت عدداً آخر منها استجابة لتنامي التمدرس في البادية، ومما يلاحظ أن عدداً من هذه الاعداديات قد أعدت الدراسة لإنجازها وتمت برمجتها، إلا أنها لم تر النور لحد الآن ومنها على سبيل المثال إعدادية بني رزين بإقليم شفشاون، لدى أتساءل السيد الوزير أولا عن ماهي المعايير التي تعتمدها الوزارة في إنجاز مثل هذه المؤسسات، كما أنني أريد أن أعرف السبب في التأخير الذي يحصل في بناء مثل هذه المؤسسات، وشكراً السيد الوزير.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد إسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :**

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

انطلاقاً من حالة محلية تساءلتم السيد المستشار عن المعايير التي تعتمدها وزارة التربية الوطنية في إنجاز الاعداديات بالأرياف، وأود في هذا المضمار أن أقول لكم أنه عندما نتوفر على المال الكافي والضروري وهذا ما يعوزنا أكثر من أي شيء آخر، عندما نتوفر على هذا المال فإننا نقرر إنجاز إعداديات ما في الأرياف استناداً على المعايير التالية :

- وجود روافد من المدارس أو من مجموعات مدارس تتخرج منها أعداد كافية من التلاميذ تبرر إنشاء تلك الاعداديات، وتكون طبعاً هذه الأعداد مرتبطة بمدى تسجيل السكان لأبناءهم في المدارس ومدى استمرار تلك الأبناء بالمدارس، وكذلك هذا متصل مع كثافة السكان في بعض المناطق، إذن هذه هي المعايير التي نعتمدها، أما فيما يخص الاعدادية التي تساءلتم عن مصيرها، فإن سعيد السيد المستشار أن أقول لكم أنها ستدرس بجد من خلال الميزانية التي ستصوتون عليها بعد أيام قلائل، شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

هل هناك تعقيب. تفضل.

* **المستشار السيد حميد المؤذن :**

شكراً السيد الوزير على جوابكم، وأنا لما طرحت السؤال السيد الوزير كنت أعرف مشكل المال المطروح، ولكن ارتأيت حبذا لو أنكم رأيتم بعين الاعتبار لتلك المنطقة لأنها في أمس الحاجة لمثل هذه الاعداديات نظراً للبعد ونظراً لكثرة الروافد التي يمكن أن تطعم هذه الإعدادية، كما أنني أؤكد لكم أنها سترقى إنشاء الله في أقرب وقت إلى ثانوية، مع الأسف أنا لا أعرف الميزانية بالضبط وكيف يمكن أن تصرفونها، ولكن أناشدكم مرة ثانية أن تعيروا قليلاً من الاهتمام لتلك المنطقة، وشكراً السيد الوزير.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً، الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد إسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :**

السيد الرئيس،

السادة الحضور،

فقط أود أن أطمئن شيئاً ما السيد المستشار فنحن في وزارة التربية الوطنية نهتم كثيراً بما يسمى بالمناطق النائية، والمنطقة التي أشرتم إليها والتي هي منطقة انتخابكم من المناطق النائية فعلاً التي هي في حاجة إلى العناية القصوى، فكونوا متيقنين من أننا سنقوم بالواجب وأننا سنهتم بمثل هذه المناطق بما يجب، شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

السؤال الثاني المرتبط بقطاع التربية الوطنية يتعلق بالترقية الداخلية لرجال التعليم، وقد طرحه المستشار المحترم السيد عقا الغازي، فليتفضل.

* **المستشار السيد عقا الغازي :**

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

الكل يعرف رجل التعليم وما يقوم به من تربية أبنائنا والمشاكل اللي كيتعرضو لها والمتاعب، وكانت فجأة أننا توصلنا إلى الاتفاق مع الحكومة السابقة في فاتح غشت 1996 لترقية ما يفوق 65 ألف من رجال التعليم الذين ضحوا وناضلوا من أجل ذلك، وبدأت الحكومة السابقة لتطبيق وببطء لكن بعد وصول السيد وزير التعليم المحترم قام

بمجهود جبار ومشكور عليه واستخلص من ذلك حتى بقيت ما يقرب من 6000 من 65 ألف تقريباً، لكن ماهو الموضوع؟ الموضوع وهو بعد الاتفاق وصلنا إلى من 1-97 لم يتم تطبيق ذلك الاتفاق الذي كانت الحكومة تطبقه، والغريب أن هذه الفئة لم حتى في الاتفاق الأخير لما يسمى بفاتح محرم لم تتكلم الحكومة على ذلك الطبقة اللي وصلت من 1-1-97 إلى 10 ديال السنوات اللي كانت متفق عليها من الأقدمية. والسؤال ديالي وهو السيد الوزير ماوصلتم إليه في تحسين وضعية هذه الفئة والاتفاق الذي مرتُّم به مع بعض النقابات وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

* **السيد إسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :**

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

السيد المستشار طرحتم السؤال قبل سنة من اليوم وبالضبط في يوم 6 ماي من السنة الماضية، ولم يسعفني الحظ في الرد عليه ولم يسعفكم الحظ كذلك للاستماع إلى الجواب قبل اليوم لأسباب نجهلها تماماً. لكن سبق لي أن تطرقت إلى الموضوع غير مامرة جواباً على أسئلة أخرى طرحها السادة المستشارون. واليوم نعود إلى الموضوع للتركيز بعد استئدانكم على ما يهم المدرسين الذين أصبح لهم الحق في الترقية مع مطلع سنة 1997 إلى يومنا هذا. نعتبر في وزارة التربية الوطنية أن هؤلاء المدرسين يجب أن يخضعوا للقوانين المنظمة للترقية الداخلية التي كان معمولاً بها قبل صدور المرسوم المنظم للترقية الداخلية الاستثنائية، غير أنني لا أخفي عليكم ولاعليهم أن رأينا هذا لاتشاطره مصالح أخرى لها كلمتها في الموضوع، لكن كما يقول المثل : ما ضاع حق وراءه طالب. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

تعقيب للمستشار المحترم.

* **المستشار السيد علا الغازي :**

في الحقيقة أشكركم جزيل الشكر السيد الوزير على الصراحة ديالكم واللي معروفة فيكم، وهنا أطرح سؤال على نفسي لا على الوزير : فين هاذ التضامن الحكومي. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

ننتقل الآن إلى سؤال موجه إلى السيد وزير الصحة، نعم، السيد الوزير، تفضل.

* **السيد إسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :**

أظن أن السيد المستشار وقع له نوع من الارتباك، فالتضامن الحكومي موجود، ولكن التضامن لايعني التوافق التام على كل القضايا والمشاكل، فأظن هذا من سنن الكون، وفي الاختلاف رحمة وبالتالي كونوا متيقنين السيد المستشار أننا بجانب رجال التعليم سنقوم بالواجب حتى نضمن ما يضمنه القانون في الواقع وماهو شيء طبيعي بالنسبة للجميع، شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

ننتقل الآن إلى سؤال موجه إلى السيد وزير الصحة حول ما أثارته بعض الصحف بشأن الجمعية المغربية لمحاربة داء السيدا وقد طرحه المستشارون السادة عمر الجازولي، وأحمد بنا والحسين الحداوي. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

* **المستشار السيد :**

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

نشرت الصحيفة الأسبوعية Maroc Hebdo مقال واستجواب تطرقت فيه إلى الصعوبات التي تواجهها الجمعية المغربية لمحاربة داء السيدا، وهاته الجمعية منظمة غير حكومية. قلنا الصعوبات التي تواجهها من طرف وزارة الصحة وذلك في إطار محاربة السيدا كمنحة تقدر بـ ياله تتوصل بمنحة تقدر بـ 5000 درهم سنوياً وغياب تمويل المعالجة الثلاثية ـ LaTrithérapie ـ واللي تنستغربو منو احنا من خلال هاذ المقال ومن هاذ الاستجواب هو أن الوزارة المعنية بالأمر لم تجب على هاذ الانتقادات علماً أن نفس المقربين للوزارة سبق لهم كذلك أن تطرقوا لهاذ المشاكل في عدة جرائد أخرى. والغريب في الأمر أيضاً، كذلك هو أنه نعلم ونعلم أن الجمعية هاذ الجمعية المذكورة تتستافد من طرف وزارة الصحة ومن عدة وسائل أخرى وتتحصل على أموال باهضة تقدر بملايير ديال الدرهم مثل الاعانة اللي تتوصلها من الاتحاد الأوربي اللي وصلتها في السنة الفارطة تقريباً 4 مليون ديال الدرهم، وكذلك واحد البرنامج اللي عداتو ليها 2M واللي تيتقدر بمليون

ديال الدرهم، وكذلك إعانة حصلات عليها من اليابان وإعانة من المنظمة العالمية للصحة وإعانات أخرى من واحد العدد ديال المحسنين، وبدون شك هاذ الجمعية تتستافد من هاذ جميع هاذ الاعانات بإيعاز من وزارة الصحة.

إذن نعلم كذلك ان مرض السيدا تتكلف به وزارة الصحة وتتكلف به كذلك واحد جوج ديال الجمعيات وكذلك أربعة ديال المراكز اللي هي تابعة للوزارة واللي تتقوم بالعمل ديالها واللي يمكن أحسن من هاذ الجمعية. إذن والعدد ديال المرضى على حساب المعلومات اللي عندنا ديال السيدا، اللي كاين في المغرب لاتتعدى 400 واحد مدة ديال 10 سنين، إذن بالمعدل ديال 40 واحد كل سنة.

والسؤال اللي مطروح هو علاش الوزارة تتخلي هاذ الجمعيات المذكورة تتستافد من هاذ عدة أموال اللي تتجيبها من الخارج وعلاش ما تتهتمش كذلك بدورها بواحد العدد ديال الجمعيات أخرى اللي تتهتم بالصحة العمومية واللي تتقدم ليها كذلك وسائل مالية كمرض داء السل تتعرفو السيد الوزير على أنه مرض داء السل أصبح الآن خطير جداً لأنه الأدوية باش تيتعالج صبحات تقريباً ما بقاش تتقضي فيه شي حاجة.

كذلك عندنا التهاب الكبد اللي هو تيمكن الانسان يتعالج به بواحد العشرين ألف درهم باش يمكن ليه يبرى عوض على أنه مرض ديال السيدا ما تيمكنليهش يبرى وتيكلف كذلك ما يقرب من 20 مليون ديال السنتيم. كاين كذلك الأمراض اللي تيتعرضو ليها الأطفال بحال Le rhumatism eaigue واللي تيمكن يتعالج به الإنسان بـ 5 ديال الدراهم ويمكن نقدو واحد الطفل من المستقبل، هاذو وكذلك عندنا واحد المرض اللي هو مهم هو المرض ديال الكلاوي ـ La dialise ـ واللي الحالة ديالت العدد ديال المغاربة اللي تيعانيو من هاذ المرض تتعدى تقريباً 3000 واحد.

هذا هو السؤال ديالنا اللي هو مطروح علاش الاهتمام بهاذ الجمعية هذي وعلاش ما تنهتموشاي بالجمعيات الأخرى اللي يمكن تتقدم خدمات أخرى اللي هي أحسن يمكن من هذي. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير الصحة.

* **السيد عبد الواحد الفاسي وزير الصحة :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

في الحقيقة السؤال ديال السيد المستشار هو سؤال معقد جداً لأنه مرة كان، في الأول ديال السؤال كنعتبرو بأنه كيدافع على الجمعية، وفي الأخير كيبدا يضرب الجمعية، ما بقيتش نعرف أنا أش من طريق غادي نتبع. على أي حال هاذ الجمعية ديال محاربة داء السيدا هي جمعية من الجمعيات الموجودة في هذا الميدان، هي جمعية غير حكومية عندها تتمتع بـ L'utilité Publique أو، تماماً، وفي الحقيقة المساعدة اللي كنعطيو حنا كوزارة بالنسبة لهاذ الجمعية هي واحد المنحة بسيطة كما قلتها ربما حسناها شويا هاذ الأيام ولكن مازال لاتفي بأي شيء، وكذلك كنعطيو بعض المساعدات ماشي للجمعية وإنما للمصلحة ديال الأمراض المعدية واللي كتكلف اللي في الدار البيضاء واللي كتكلف بهاذ المرض ديال السيدا، بطبيعة الحال في إطار الاستراتيجية العامة ديال وزارة الصحة وديال الدولة فيما يتعلق بهاذ المرض ديال داء فقدان المناعة المكتسب البرنامج ديال الحكومة أو في إطار الميزانية كيتكلف ببعض العلاجات يعني العلاج الثنائي ويبقى العلاج الثلاثي اللي ما كنتكلفوش به ولكن كيتكلفو به فقط إما الخواص إلا عندهم الامكانيات أولا عن طريق هاذ الجمعيات الغير حكومية وكذلك بطبيعة الحال اللي عندو شي تأمين أو شي شيء من هاذ القبيل.

وبالتالي ما كنشوفشي أنا أشنوهي المساعدة الخاصة اللي عاملين حنا لهاذ الجمعية، هاذ الجمعية كتقوم بواحد العمل جيد جداً في هاذ المرض الخطير وكاين جمعيات أخرى كذلك كتقوم بنفس العمل، يمكن أقل كل واحد كيجري على راسو كمنظمة غير حكومية، كل واحد كيعرف يستعمل الأساليب ديالو لجلب الأموال وبالتالي هاذ الأموال ماهياشي كتمشي لغرض آخر إلا لهاذ العلاج وبالتالي ماكنشوفشي أشنوهو المشكل.

زد على هذا أنه بالنسبة للجمعيات الأخرى واللي تطرق السيد المستشار حول اللي متعلقة بعدد ديال الأمراض وجاب على سبيل المثال مرض السل، كاين بطبيعة الحال العصبة اللي كتاخذ واحد المنحة اللي هي منحة مهمة جداً ومنذ سنوات، وكاين كذلك العدد ديال الجمعيات الأخرى، بطبيعة الحال القضية ديال نقط أخرى تطرق لها متعلقة بالديال أو بالدياليز إلخ، هذا أمر خاص يعني معظم ديال اللي كاينين تابعين لجمعيات ديال المحسنين اللي كيقومو بواحد العمل إحساني

مشكورين عليه وهذا مافيه حتى شي شك، وبالتالي فبكل صراحة عيت ماندور كنشوف هاذ السؤال ماعرفتشي من نشدو لأنه بكل صراحة هو فيه طلوع وهبوط كثير، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير.

تعقيب للسيد المستشار المحترم، ربما.

* السيد المستشار :

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارين،

هو في الحقيقة السؤال ساهل السيد الوزير لأنه هاذي جمعية، جات في واحد المقال تتقول بأنه لا الحكومة ولا الوزارة ديالكم ما تتعطيها تاشي إعانة وبالعكس بأنه الإعانة الوحيدة اللي عندها هي 5000 درهم، في حين أنه بالواسطة ديالكم وواسطة الحكومة تتمتع بإعانات أخرى تتجي من الخارج وذكرت ليكم منها واحد العدد ديال الأرقام، إذن إلى غير درنا الجمع ديال هاذ الأرقام اللي ذكرنا غادي نوصلو تقريباً لمليار ديال السنتيم. هذا، هذا هو السؤال اللي مطروح لأنه ما يمكنش واحد الانسان يكون تيتنكر للخدمات اللي تتقدمها ليه الحكومة.

ثانياً على أنه هاذ الجمعيات وكسائر الجمعيات كلها هي تتستافد من هاذ الاعانات المادية والمالية من الخارج ومنظمات عالمية، السؤال اللي مطروح السيد الوزير هو هل الوزارة تتدقق الحسابات مع هاذ الجمعيات لأنه ما كيخصشاي هاذ الجمعيات يبقاو تيقبطو هاذ الفلوس هذا بلا ما نعرفوهم أش تايدير بهم، إذن واش كاين هناك تدقيق من طرف الوزارة ديالكم، واش هناك كذلك تدقيق كذلك حتى من وزارة المالية لأنه هنا L'Inspection Générale يمكن ليها تتدخل وتشوف هاذ الفلوس كلاهما اللي تيوصلو لهاذ الجمعيات واللي يمكن ديرينهم الناس غير غطاء باش تيدير وبهم حوايج خراين، ولهذا خصنا حنا نعرفو بالضبط أشنوهو الأرقام ديال الإعانات اللي تتوصل بها هاذ الجمعيات من الخارج والكيفية ديال الاستعمال ديالها والأموال كذلك اللي هي تتستعمل فين تاتمشي وشكون اللي تيستافد منها وشكون اللي، وهذا هو السؤال، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد عبد الواحد الفاسي وزير الصحة :

في الحقيقة يعني هذا سؤال بطبيعة الحال والجواب كيظهر لي بأنه فيما يتعلق بهاذ الجمعية، هي الإعانة بالنسبة للوزارة الاعانة اللي عندها المنحة ما بقاتش 5000 درهم بطبيعة الحال إنما ارتفعت، كذلك المساعدات يعني إلى بغيتي نگولو تقنية فيما يتعلق بالملصقات وما يتعلق بأمور من هاذ القبيل، فيما يتعلق كذلك بالعوازل الطبية هذي أمور اللي كنعطيوها وبطبيعة الحال داخلة في إطار واحد البرنامج، ولكن مادياً يعني كأموال ما كينشي شي حاجة كتعطيها وزارة الصحة اللي تذكر. فيما يتعلق بالأمور الأخرى اللي كتجي حتى هي في أغلب الأحيان هي ماشي بمثابة أموال كتجي عن طريق ماشي ديال وزارة الصحة ولكن كتجي عن طريق العمل اللي كتقوم به كل جمعية وأنت تعلم ذلك لأنه جمعية عندها المنفعة العامة وبالتالي بطبيعة الحال ممكن أنه وزارة المالية تقرر باش تعمل افتحاص ديال واحد الجمعية هذا حقها ولكن حنا هاذ الجمعية كجمعية غير حكومية وعندها المنفعة العامة ماشي تحت الوصاية ديال وزارة الصحة ولكن على أي حال كونوا على يقين أن هاذ الجمعية وماشي بوحدها كتقوم بعمل جيد رغم أنها گالت في المقال بأنها كت، على كل حال وزارة الصحة كل واحد كيبغي يحمل لها واحد العدد ديال الأمور ولكن هذا ما كيمنعشي باش نعترفو لكل واحد اللي كيقوم بواحد العمل جيد في ميدان صعب وهو ميدان فقدان المناعة المكتسب. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

نمر الآن إلى السؤال المرتبط بالوظيفة العمومية والاصلاح الإداري ويتعلق بهيكلة الأجور وتأهيل الموارد البشرية للمستشارين السيدين محمد الأنصاري والطاهر الفيلالي، الكلمة للسيد المستشار المحترم.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن الرأي العام الوطني استبشر خيراً بمجيء حكومة التناوب الذي جعلت من اهتماماتها وأولويتها الإصلاح الإداري، بل أكدت على أنها ستعمل على تطهير الإدارة مما تعرفه من عوائق وشوائب وروتين وتماطل وتسويف ورشوة ومحسوبية وزبونية وخاصة أن الإدارة المغربية تستنزف ما بين 11 و12% من مجموع الناتج الداخلي الخام للبلاد، الشيء الذي يدل على تكريس وجود تبذير في موارد الدولة نتيجة

ارتفاع أجور بعض الموظفين والتفاوت الحاصل في منظومة الأجور بالإضافة إلى الإفراط في منح بعض الامتيازات لفئة محظوظة من كبار الموظفين تحت دوافع مختلفة، وفي المقابل نجد فئة من الموظفين الجادين وأصحاب الكفاءات العليا مهمشين ولاتستفيد الدولة من كفاءتهم وخبرتهم الطويلة، وأخيراً يلاحظ أن الإدارة المغربية تعرف سوء توزيع الموظفين على الإدارات حسب الحاجيات، إذ أن هناك في بعض القطاعات الغزارة وسوء التوزيع الشيء الذي ينعكس سلباً على المردودية داخل الإدارة المغربية، وإن هذه الوضعية بدون شك إذ لايمكن أن يختلف إثنان حولها هي التي أدت إلى ماتعرفه إدارتنا من فساد ورشوة ومحسوبية وزبونية وخاصة أن فئة عريضة من الموظفين لاتتقاضى حتى الحد الأدنى للأجر، إذ كثيراً ما نصادف داخل الإدارة المغربية موظفاً مكلفاً بمهمة وبين يديه ملفات فيها وثائق هامة لايتقاضى أجراً شهرياً يصل إلى ألف درهم. إن هذه الوضعية تعد بصدق شاذة وقد طال الأوان لمعالجتها من طرف حكومة التناوب والرأي العام طال أمد انتظاره، والكل ينتظر الجواب على السؤالين الذي سأطرحهما على السيد الوزير المحترم : متى ستقدم الحكومة أخيراً على إعادة دراسة هيكلة نظام الأجور. والسؤال الثاني الذي يطرح نفسه هو ما هي التدابير التي ستتخذها الحكومة عاجلاً لإعادة تأهيل الموارد البشرية بالإدارة المغربية وتوزيعها على القطاعات بشكل يتناسب والحاجيات. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

الكلمة للسيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري للإجابة عن السؤال.

* **السيد عزيز الحسين وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أشكر السيدين المستشارين المحترمين الأستاذين محمد الأنصاري والطاهر الفيلالي على طرحهما هذا السؤال، والواقع أن في الكشف الذي جاء على لسان الأستاذ محمد الأنصاري يغني غنى عن أي زيادة في هاذ الكشف لأنني أوافق جل ما جاء على لسانه إلا أنني أضيف بأنه فيما يتعلق بالموظفين بصفة مجملة لايمكن أن نصفهم كلهم بأنهم غير قابلين لتحسين تدبيرهم أو غير قابلين لأن يساهموا في الإدارة في تطوير الإدارة، لكي لا أبتعد عن سؤاليكم، أولاً منظومة الأجور، متى تقدم الحكومة، الحكومة أقدمت، الحكومة أقدمت ونحن الآن في المرحلة الثانية من الدراسة التي طلبها السيد الوزير الأول بحيث بعد الكشف عن الأحوال العامة للإدارة العمومية.

نحن الآن في مرحلة اقتراح الحلول وننتظر من مكتب الدراسة أن يعطينا اقتراحاته، لكن في وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري نحس بضغط الزمان مثلما تحسون به، الواقع حنا هاذي سنة حقيقة مني تزيد سنة على السنوات اللي فـاتت بزاف، لكن حنا في الواقع ماجينا إلا هاذي سنة لمواجهة هذه المشاكل ولمحاولة إيجاد حلول فعلية، فإذن في هذه الوزارة وزارة الوظيفة العمومية أخذنا على أنفسنا في انتظار الحلول التي سيقترحها مكتب الدراسات والتي ستكون حلول شاملة تهم المنظومة، فتوجهنا إلى بعض الجوانب التي أصبح لها استعجال.

قبيلا كنتو كتسمعو واحد السؤال واحد الحوار بين واحد السيد مستشار محترم والسيد الوزير المحترم فيما يتعلق بالكوطا وبالترقية، الترقية في الواقع لها علاقة بالكوطا، فشفنا على أن هاذ الموضوع ديال الترقية له أهمية كبيرة جداً ويكتسي صبغة استعجالية فوجهنا له اهتمامنا ونحن بصدد وضع بعض المقترحات التي سنناقشها مع جميع الأطراف، أنا أقول دائماً جميع الأطراف لأن الإدارة الفاعلة هي التي لاتنغلق على نفسها وإنما تقترح حلولاً يمكن تطبيقها، ولكي يمكن تطبيقها لابد من استشارة جميع الأطراف، فإذن هاذ الجانب، حاجة أخرى كذلك نحن بصدد وضع شبكة جديدة للتقويم، تقويم الموظفين لتيسير الترقية باستحقاق والخروج من هذه الترقية التي كثيراً ما تكون شبه تلقائية أو شبه آلية وفيها نوع أحياناً من الاضطراب مما يجعل الشكايات كثيرة من هنا وهناك في أوساط الموظفين، فيما يتعلق بتأهيل العنصر البشري وبتكوينه وإعادة تكوينه.

يمكن نقول بأن المجهود الذي تقوم به وزارة الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري هو مجهود منهجي ولابد من ذلك فنحن كيف سيمكننا أن ننشر المفاهيم الجديدة والأساليب، أساليب العمل الحديثة على مستوى التراب المغربي، فننهج منهجية الأيام الدراسية لكن ليست الأيام الدراسية التي نلتقي فيها من أجل تبادل الخطب وإنما لننكب على ملفات دقيقة معينة لنتحدث عن تقنيات دقيقة ونحاول أن نبرز مجموعة تكون هي التي سنعتمد عليها في تكوين مكونين آخرين بمنهجية المفعول المضاعف لمحاولة الانتقال إلى مختلف الأقاليم، كما أننا نهجنا طريقة أخرى هي إجراء بعض التجارب في بعض المناطق والعودة إلى المركز لاستثمار هذه المناطق وأنا أدعوكم لحضور جلسة 23 أبريل مثلاً فيما يتعلق بتبسيط المساطر حيث سيأتي إلى الرباط

عدد من الخبراء وعدد كذلك من الموظفين الذين يعملون بآكادير بـ أعتقد مراكش وبسطات وبالرباط يعني أربعة أقاليم في هذا المجال سيأتوننا بالنتيجة النهائية لتجربة جرت في هذه الأقاليم وسنعمل على استخلاص مايمكن تعميمه على مختلف الادارات.

فإذن لنا هذا العمل المزدوج، عمل إذا شئت وأستسمحكم عميق للاصلاحات الجذرية ولكن في نفس الوقت التحرك في اتجاه مباشرة الإدارة اليومية، وهذا أمر طبعاً لابد فيه من الوقت ولابد فيه من التأني، ولكن لي اليقين أن النتائج ستظهر بشكل أبرز لأنها بدأت الآن تظهر بدأنا نحس بأن هناك دينامية حقيقية أصبحت تتبلور داخل مختلف الإدارات ونلمس ذلك في اللقاءات التي تجمع عدداً من الأطر من مستويات مختلفة، وأشكركم جزيل الشكر على أنكم أتحتم إلي هذه الفرصة.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

تعقيب للمستشار المحترم.

* **السيد المستشار :**

شكراً السيد الوزير على الجواب. أود أن أركز فقط على جانبين :

أولاً : لابد أن نقفز من مرحلة التشخيص إلى مرحلة العمل، هذا شيء أساسي، وأعتقد أن مرحلة التشخيص طال أمدها في ظل حكومة، حكومة التغيير.

ثانياً : أعتقد كذلك شخصيا أن ما هو واقع في الإدارة فالحكومة من جانب هي المسؤولة عليه نظراً لعدم تعامل جميع فئات الموظفين في كافة القطاعات بتكافؤ وبفرص متكافئة، وغادي نوضح مثلاً تنجيو لقطاع مثلاً غادي نعطي مثال قطاع العدل، قطاع العدل مثلاً كتابة الضبط لا تحظى مثلاً بقانون خاص بها وجل العاملين في هذا القطاع لايتقاضون الحد الأدنى للأجر بينما نتكلم في ظل حكومة التناوب عن إصلاح العدل، كيف تتصورون معي إصلاح العدل بالزيادة في أجور وتخليق قطاع القضاة مثلاً ونسيان العامل الأساسي وهو كتابة الضبط، هذا مثلاً جانب. كذلك إلى هذا الجانب نجد أن كثير من الموظفين الأكفاء هم قابعون في منازلهم وأطر عليا وأهتم أنا شخصياً بهذا القطاع وربما سأتي داخل اللجنة وليس هذا مكان هذا لأعطي أرقام في بعض الوزارات الناس اللي هما كلهم يمكن يعطيو الكثير في هذه الظرفية بالذات لاتستفاد الدولة من تجربتهم بينما تغدق العطاءات عن أناس لم يبينوا عن كفاءاتهم وجذارتهم في تسيير الشأن العام كموظفين سامين.

إذن إلى شافو هاذ الناس الصغار الموظفين الصغار هذه الأمثلة الكبرى أمامهم هذا تيأدي بهم للانحراف وغادي نگولوها، إذن الاصلاح خاصو يكون من داخل دارنا وذلك بأخذ المبادرات وفي الحين، هذا لايحتاج لا لأموال ولادراسات، هناك عدة إدارات أي يعني الأمثلة ساطعة أمام العيان بحيث لايكفي أن نلمس التغيير هنا في المركز ولكن علينا نحن كمنتخبين في قطاعاتنا في جماعاتنا نتعامل مع الجهات مع جميع الادارات أن نلمس التغيير مع المواطن وهذا لانلمسه أبداً إلى حد الآن. شكراً المجال لايسمح للتوسع في هذا المجال نتمنى أن يكون لنا لقاء مطول مع السيد الوزير في نطاق اللجنة لنتوسع كثيراً وننقل إليه هموم المواطنين وبالتالي هموم الموظفين كذلك الذين هم منا وإلينا ونحن منهم وإليهم وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :**

هو حقيقة في التعقيب الذي تفضل به السيد المستشار المحترم الأستاذ الأنصاري، يعني هو في الحقيقة فتح باب جديد وتشويق في الحقيقة يعني لأشياء أخرى مهمة جداً، لكن أنتما أنفسكم يعني خصنا بأنه ما يمكنشاي في وقت وجيز نغير عادات يمكن نقول ماشي حاجة أخرى عادات اللي هي الأمد مر عليها طويلاً فتركزت، لكن نحن نواجهها ولانتلافاها، في هذا التعقيب البسيط تحدثتم عن الرشوة وعن الفساد الإداري، تحدثتم عن الأجر الضعيف الهزيل، تحدثتم عن سوء التنظيم، تحدثتم عن اللامبالاة بالمواطنين، شوف شحال غير بالتعداد. حنا على أي حال هذه الأشياء كلها لانتلافاها ونواجهها ويمكن لي الآن نخبرك مثلاً بالنسبة للرشوة، الإدارة ما بقاتش كتحشم تتحدث على الرشوة لأن الرشوة كنعرفو بأن الرشوة فيها الراشي وفيها المرتشي وموجودة للأسف داخل الإدارة وخارج الإدارة ولاربما المسؤولية ما كتكونش دائماً في واحد الجانب وأصبحنا لانتلافى هذا الموضوع .

وفي شهر ماي بداية شهر ماي إن شاء الله كذلك من الآن نقولها ليكم غادي يكون واحد الندوة ستنظمها وزارة الوظيفة العمومية والاصلاح الإداري مع المجتمع المدني، أشنو الموضوع ديالها: الرشوة، محاربة الرشوة، نواجهو هاذ الثور من گرونو بحال اللي كيتگال ماغادي نهربوش منو، علاش لأنه هاذي مصلحة ديال بلادنا، احنا كلنا مغاربة سواسية وما يمكنشاي نخبيو المرض لما يكون مرض ما

يمكناش نتخباو منو لابد نسميو مرض ولابد نحاربوه ولابد نواجهوه وإلا حقيقة غادي يعني كيما يقولو سيستفحل هاذ المرض ويعني العواقب ستكون وخيمة.

وبالتالي غير بغيت نأكد ليكم بأن هاذ الحكومة يمكن نقول هي حكومة تواجه المشاكل ولاتتلافاها لكنها لاتواجهها بعشوائية، لايمكن في ظرف وجيز نزيدو في الاستثمار بشكل خارق ونزيدو في النفقات بشكل خارق أبداً لابد من البحث عن وسط لايمكن أن نتلافاه. على أي حال هذا موضوع شيق جداً وأنا شخصياً مراراً كلتها، مزيان نهضرو قبالة التلفزة ولكن اللي مهم جداً أعتقد وهو أننا نمشيو لصلب الموضوع ونحاولو نخرجو بعض الأشياء اللي يمكن نتفقو عليها يمكن الأفكار تجي من عندكم اللي ربما تربحنا واحد العدد ديال الأوقات. حنا تنظلو خدامين في هاذ الشي هذا لكن ما نكرهوش كذلك نشتركو مجموعين في اللجان ديالكم يعني في هاذ المواضيع هاذي يمكن لينا ربما نوجدو بعض الحلول، وشكراً جزيلاً على اهتمامكم البالغ بهاذ الموضوع.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

بالنسبة للسؤال الموالي، توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان وسائلي عليكم محتواها.

سلام تام وبعد :

طبقاً لمقتضيات النظام الداخلي وخاصة المادة 300، يشرفني أن أحيطكم علماً أن السيد الوزير المنتدب لدى وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون مكلف بالشؤون المغاربية والعالم العربي والإسلامي يلتمس تأخير الإجابة عن سؤاله حول تسديد التعويضات الخاصة بالعمال المتقاعدين بالخارج إلى الجلسة المقبلة. هناك سؤالان يهمان كتابة الدولة المكلفة بالبريد والتقنيات الإعلامية، السؤال الأول يتعلق بضعف الخدمات البريدية في العالم القروي وقد طرحه المستشار السيد عبد القادر نور الزين. الكلمة للمستشار المحترم.

* **المستشار السيد عبد القادر نور الزين :**

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

بالرغم من المجهودات المبذولة في قطاع البريد والخدمات واتصالات المغرب فإن العالم القروي لا زال يعاني من ضعف الخدمات البريدية ولازال يعاني من التهميش على مستوى الخدمات الهاتفية، هذا في الوقت الذي يجب في كل على أهمية الخدمات البريدية في الرفع من مستوى العالم القروي، إذ لا يخفى على أحد أهمية شبكات الاتصالات في حاضرنا بالنسبة لكل عملية تنموية، لذا أتساءل عن استراتيجية الحكومة في النهوض بمستوى الخدمات البريدية وتطوير شبكة الاتصال الهاتفية بالعالم القروي لفك عزلته عن سواء بالنسبة للهاتف الثابت أو الهاتف المحمول وبالتالي الإسهام في تنميته.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد كاتب الدولة في البريد للإجابة عن هذا السؤال.

* **السيد العربي عجول كاتب الدولة لدى الوزير الأول، المكلف بالبريد والتقنيات الإعلامية الجديدة :**

شكراً سيدي الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أولاً : أشكره على هذا السؤال كان سبق لي عدة مرات الجواب على نفس السؤال، ولكن كنجدد الشكر ديالي لأن هاذ الشي كيأكد على الرغبة ديالنا كلنا، ماشي غير فك العزلة على العالم القروي ولكن إدخال التقنيات الإعلامية داخل العالم القروي لكي لايكون مهمش أكثر بالنسبة للقرن المستقبل، ولهذا قبل ما نعطي بعض المعطيات فيما يخص العمل اللي كيدار على المستوى العالم القروي بكل بريد المغرب أو اتصالات المغرب، لابد ما نذكر فيما يخص الاستراتيجية الجديدة بالنسبة للبريد وبالنسبة لاتصالات المغرب هو أولاً : تحديث الأدوات والخدمات البريدية والاتصالاتية.

ثانياً : توسيع وتنويع الخدمات البريدية.

ثالثاً : الاهتمام بالموارد البشرية داخل هاذ القطاع. ورابعاً : تقريب الخدمات البريدية والمواصلاتية إلى المواطنين سواء أن يكون ذلك على مستوى القرى أو المدن. أما المعطيات اللي كاينة الآن والاجتهادات اللي كانديرو هما فيما يخص البريد المغرب، كاين 1600 مؤسسة بريدية على مستوى العالم القروي، هاذ الشي كايعطي 68% من مجموع المؤسسات البريدية بالمغرب اللي عددها 1470 بالنسبة للسكان.

بالنسبة للقروية كاين هناك مؤسسة بريدية لكل 12700 نسمة و32200 نسمة بالنسبة للوسط الحضري، الرقم على المستوى العالمي هو 20.000 مؤسسة بريدية على كل 20.000 مؤسسة.

هاذ الشي ما كيعنيش بأن الخدمات كلها البريدية كدار أو الاتصالاتية كدار بالشكل اللي بغيناها لكن مازال هناك مجهود اللي خصو يدار فيما يخص، فيما يخص الجانب ديال الاتصالات كاين إلى 31 دجنبر 98 هناك 1227 قرية تتمثل مراكز الجماعات القروية من أصل 1298 جماعة وتتمثل بنسبة الربط الجماعات القروية بالتالي 94,50% وبما يخص الجماعات الأخرى 90,4%. أما فيما يخص الالتزامات اللي خدياها فيما يخص المخطط ديال1999 - 2002، وهو إعمال أحكام المادة الثانية من المرسوم الخاص بدفتر التحملات هاذ الشي بالنسبة لاتصالات المغرب على توفير مخدع هاتفي واحد على الأقل قبل سنة 2002 أبعد تقدير لهاذ المجموع كلو بمجموع يفوق عن عدد سكانها 200 نسمة.

فيما يخص بريد المغرب هناك بناء 9 مكاتب بريدية وترميم 20 مكاتب بريدية قروية وإحداث 150 وكالة بريدية مع تزويد جل الوكالات بصناديق بريدية كل هذه سعيا لتقريب الخدمات البريدية من السكان القرويين بصفة عامة، وشكراً لكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

تعقيب للسيد المستشار المحترم.

* **المستشار السيد عبد القادر نور الزين :**

شكراً السيد الوزير على هاذ الأجوبة، نذكركم السيد الوزير المحترم أن الخدمات الهاتفية لها صلة وثيقة بالبنيات التحتية للاتصالات، ولايخفى عليكم الأهمية المحورية لهذه البنيات في العملية التنموية، ففي الوقت الذي يعرف فيه العالم الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات لازلنا نعاني في المغرب من ضعف التغطية الهاتفية خصوصاً في العالم القروي والمناطق النائية.

كما أن التقاطعات الغير المبررة التي تعرفها الخطوط سواء بالنسبة للهاتف النقال أو بالنسبة للهاتف العادي لدليل واضح على ضرورة بذل الجهود من أجل تقوية الشبكة الهاتفية، كما أن الإرشادات الهاتفية لاتؤدي واجبها وواجباتها لأنها قد تعطيك المعلومات خاطئة بل وأدهى من ذلك فإن بعض الوكالات الاتصالات المغرب قد توقف الخط تحت طائلة عدم أداء واجبات الشهر فاتت عليه السنة كاملة فإن المشترك وحفاظ على أصول أداء عن توقف الخط بدون مبرر وإن لم يحافظ عليها أرغم على الأداء مرتين.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد العربي عجول كاتب الدولة المكلف بالبريد والتقنيات الإعلامية الجديدة :**

شكراً السيد المستشار.

كنظن بأن هذا فيه سؤال، سؤال ثاني لكن غادي نجاوب على الجانب اللي متعلق بالسؤال الأول، صحيح بأن خاص تقوية التجهيزات التحتية وصحيح بأن هاذ البنية هاذ التوسيع كان خاص ياخذ بعين الاعتبار التكنولوجيات المتطورة، هذا كنقسمو جميع ولأطمئن السيد المستشار المحترم أن حنا غادين في هاذ الاتجاه، وصحيح أن إلى بغينا نگولو غير التغطية، راه اليوم راه كاينة التغطية، ولكن حقيقة ماشي ديالنا، التغطية من الناحية Satelitaire راه مغطي كلشي لكن من ناحية ديال الولوج إليها مثلاً اللي كاين إلى حد الساعة أن الـ Terminale بوحدو مايفوق على 23 ألف درهم، و La communication ما بين 3 دولار إلى 6 دولار La minute إذن ولو هاذ الشي فوق روسنا مازال ماشي في الامكانيات ديالنا الدخول ديالها، وبالتالي كيخصنا نوسعو الشبكات ديالنا بالتكنولوجيات المتطورة.

وفيما يخص الهاتف النقال، فيما يخص الهاتف النقال هاذ العام 99 التجهيزات اللي غادي تدار في 99 أكثر من ثلاثة المرات التجهيزات اللي دارت إلى حد الساعة، إذن خايدين بعين الاعتبار أولاً الحاجيات ديالنا والتطورات ديالنا وكذلك وكذلك الطموحات ديالنا وهاذي هي الإرادة ديالنا وكنظن بأن عام 2000 إن شاء الله الشبكة ديالنا غادي تطور أكثر وكنتمناو أنه هاذ التطور يكون فيه نصيب، يكون فيه واحد النصيب كبير بالنسبة للعالم القروي ديالنا، وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

السؤال الثاني الذي يهم قطاع البريد ويتعلق بوضعية أعوان البريد للمستشار المحترم السيد بلحاج الدرمومي. غير موجود.

رخص بناء السفن هو موضوع السؤال الذي وجهه المستشار المحترم السيد سعيد العروي إلى السيد الوزير المكلف بالصيد البحري، الكلمة للسيد المستشار المحترم.

* **المستشار السيد سعيد العروي :**

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

يوجد ببلادنا على طول 3500 كلم أوراش لصناعة السفن، أذكر منها على سبيل المثال ميناء الناضور، الحسيمة، القصر الصغير، طنجة، أصيلا، العرائش، المهدية، الرباط، سلا، المحمدية، الدار البيضاء، الجديدة، الجرف الأصفر، أسفي، الصويرة، أكادير، سيدي إيفني، طنطان، العيون، الداخلة، غير أنه عرفت بعض الأوراش الإغلاق وتسريح العمال وذلك راجع إلى تقنين رخص صناعة السفن مما نتج عنه ضياع هذه الصناعة التي كانت تفخر بها بلادنا عبر العصور. إن هذا التقنين دفع المستثمر المغربي أو الأجنبي التخلي عن هذه الصناعة التي نطلب بإحيائها وتشجيعها، ومن ذلك سنحافظ على صناعتها التي تعتبر صناعة تقليدية موروثة عبر الأجيال، كذلك بإحداث هذه الصناعة سيكون توفير الشغل وتوفير السمك في الأسواق. أليس بالإمكان إعادة النظر في المعايير المعتمدة لتسليم رخص بناء السفن. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد التهامي الخياري الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالصيد البحري :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

في البداية أود أن أشكر السيد المستشار المحترم سعيد العروي على سؤالو اللي طبعاً كيهم فئة مهمة من المواطنين. طبعاً يمكن كاين البعض اللي سد وبلا شك كاين صعوبات في هاذ الميدان، لكن بدون شك أن الأمور تطورت في عام 1998، فيما يخص العدد ديال الترخيص اللي كان فيما يخص التعويض ديال السفن، كاين اللي تعطى الرخص رخصة في سنة عام 1997 (33)، في عام 1998 (143) فيما يخص القوارب، فيما يخص الإصلاح في عام 1997 كانت 14، في عام 1998 كانت 41، طبعاً هذا ما كيعنيش بأن القطاع ما كيعرفشي مشاكل، أغير بغيت نثير الانتباه ديال السيد المستشار المحترم بأن الرخص ديال الصيد ما مرتبطاشي بتطوير القطاع ديال بناء السفن، الرخص ديال الصيد مرتابطة أولاً وقبل كل شيء بالامكانيات المتاحة من طرف الثروة السمكية، غير باش الأمور، باش من، لهذا ما يمكنشي تكون عندنا سياسة ديال بناء إعطاء الرخص على أساس هاذ القطاع ولكن، ولكن هاذ الشي الاحصائيات الرسمية.

يمكن نقول لكم ونأكد لكم أنه الآن رسمياً عندنا 12.000 ديال القوارب ديال الصيد الساحلي رسمياً اللي مرخص لها، في الواقع كاين حوالي 24.000 – 25.000، هذا كيعني بأنه على الأقل 12000 تبنات خلال السنوات الأخيرة بدون رخصة، كاين إشكالية، إشكالية هو أنه بلاشك أنتوما كتشيرو أساساً لقطاع ديال الصيد التقليدي أساساً للقوارب الصغرى، كاين إشكالية هو أنه المدخول ديال الناس ديال القطاع ديال الصيد التقليدي باقي ماشي في المستوى اللي يجعل أن الصيادين يجدو القوارب ديال الصيد ديالهم، وبالتالي لو كانت عندهم مداخيل كافية إلا حسبنا على 24000 إلا اعتبرنا بأن القارب Barca – La barque تعوض مرة على كل 30 أو 35 سنة هذا كيعني بأنه الامكانية ديال الاشتغال كتعني على الأقل 800 ديال القوارب سنوياً غير باش نعطيكم، بحيث أن الإشكالية كيفاش نخلقو الظروف ماشي باش نزيدو في العد ديال القوارب كيفاش نخلقو الظروف للناس ديال الصيد التقليدي باش تكون عندهم الامكانيات لتجديد القوارب ديالهم، وهذا اللي كيجعل كيفسر من الأشياء اللي كتفسر هاذ القضية مرتبطة بالدخل ديال الناس ديال قطاع الصيد التقليدي .

إن الوزارة عندها برنامج، أقول الوزارة الحكومة ديال صاحب الجلالة عندها برنامج متكامل فيما يخص قطاع ديال الصيد التقليدي، يمكن لي نقول لكم بأنه من الناحية الاجتماعية الأسبقية الآن معطية لهاذ القطاع، بحيث أولاً كما سبق لي علنت على ذلك وأؤكد ذلك الآن بأنه قررنا باش ذاك 12000 اللي ما هياشي في وضعية قانونية نجعلها في وضعية قانونية وبالتالي نجعلو هاذ الناس في استقرار باش يمكن لهم يفكروا في الاستثمار ويفكرو في إعادة بناء أو على الأقل إصلاح القوارب ديالهم، ثم من جهة أخرى ثانية كما في علمكم وها انتما غاتشوفو في القانون ديال المالية ماشي فقط كلام بل عمل، هناك برنامج باش نجهزو الشاطئ المغربي في مختلف الأماكن بقرى صغيرة ديال الصيد اللي تجعل أن هاذ الناس يشتغلو في ظروف حسنة وبالتالي يحسنوا المدخول ديالهم، وها أنتما غا تشوفو فيما يخص البرنامج كنا قلنا تكلمنا على 60 حوالي 60 خلال البرنامج الخماسي، القانون المالية المقبل فيه 14 خاصين بالنسبة لقانون المالية ديال السنة المقبلة 14 قرية صغيرة للصيد البحري و3 ديال القرى كبيرة يعني – Des villages de pêcheurs قرى ديال

الصيد بالمعنى الكامل وبالتالي هاذ العمليات غادي تحسن من الظروف ديال العمل وتحسن من المدخول ديال المواطنين، زيادة على البرنامج اللي كذلك حنا الآن عملياً مهيأ ديال التغطية الصحية لأن كذلك من المصاريف ديال المواطنين في هاذ القطاع كاين مصاريف ديال التغطية الصحية الشيء اللي غادي يجعل بأن هناك برنامج متكامل اللي يجعل أن المدخول يتحسن والناس يفكروا في تجديد القوارب ديالهم باش يحسنوا العمل ديالهم الشيء اللي غادي يأثر إيجابياً على الناس اللي كيصنعو أو كيصلحو القوارب.

وكما كاتشوفو المشكل ماشي مشكل ديال الرخص ديال الصيد لأن إلا مشينا بهاذ المنظور هذا راه ما غنخرجوش، المشكل هو كيفاش هاذ الأسطول اللي عندنا خصوص ديال الصيد التقليدي كيفاش هاذ الأسطول يمكن لو يتجدد يمكن لو يتحسن ويمكن لو يتطور وكيظهر بأن السياسة اللي غادين فيها الآن غادي توصل هاذ الإمكانيات وهاذ الشروط وغاتعطي كذلك الامكانية ديال العمل ماشي القطاع، العمل ديال الناس اللي كايبنيو أو كيصلحو القوارب، وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

تعقيب للسيد المستشار المحترم.

* **المستشار السيد سعيد العروي :**

شكراً على التوضيح وعلى الأسبقية اللي قالنا أنها أعطيت لهاذ القطاع، غير للتذكير السيد الوزير على أن هاذ الأرقام اللي عطيتي هي حقيقية لكن هي تعويض القوارب اللي كتغرق واللي هي كيوقع فيها عطب حوادث بين القوارب مع بعضها، الطلب ديالنا ليس المشكل اللي كاين السيد الوزير ليس هو مشكل ترخيص الصيد ولكن ترخيص بناء السفن، بحيث أن عدد ديال الأوراش اللي هي سدت واللي كانت كتشتغل واللي هي كانت أعطت 24 ألف قارب منها ماهو مرخص ومنها ما هو غير مرخص، لكن المشكل اللي كيزيد يتفاقم هو أن هاذ التماطل ديال إعطاء رخص بناء والتجهيزات، هذا سؤال سيوجه إلى وزير الأشغال العمومية بحيث الأحواض الجافة والعناية حتى هاذ القرى اللي ذكرتو معالي الوزير أنها واش غاتوفر على أوراش لبناء السفن، لأن المشكل المطروح الآن وهو هاذ الصناعة اللي هي موروثة واللي كان المغرب كيصدر البواخر للخارج وأصبح الآن عاجز واقف والأوراش ديالو مسدودة والعمل واقف فلهذا احنا الطلب ديالنا واضح وهو توسيع وتنشيط هاذ القطاع، وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد التهامي الخياري الوزير المكلف بالصيد البحري :**

باش نتفاهمو الله يخليكم لأن ما الإنسان يتكلم بأمور معقولة وواقعية، طبعاً لما كنقول غادين نبنيو قرى هذا ما كيعنيش بأن في كل قرية غادين، هذه قضية ديال القطاع الخاص ماشي الدولة اللي كات اللي كات، الناس المستثمرين إلى شافو بأنه عندهم فيها الرباح راه غادي يلتجئوا لهاذ الميدان. طبعاً فيما يخص الرخص ديال التجديد مرتبطة واش الناس باغين حقيقة يجددوا أولا حاجة أخرى، الشروط اللي هي كاينة واللي مضبوطة واللي حنا كنشوفوها ولكن يمكن لنا نجدوها كل وقت هي اللي كتحدد إعطاء الرخصة أو عدم إعطاء الرخصة.

هذا ما كيعنيش بأنه يمكن في بعض المحلات وأنا مستعد باش إلى كانت شي حالات هي حالات اللي مخالفة للقانون مستعد باش ننظر فيها وكتعرفو ناخذ فيها اللازم هذا ممكن، ولكن ما نقولش أنا ماحضر شي في كل مكان، في كل وقت وفي كل زمان، كانت شي، عندكم عناصر بأنه كاين شي حد دار شي طلب باش يجدد وكيتوفر عليه الشروط ديال التجديد وترفض لُو، أما طبعاً، لا Donc ما كاينش هاذ القضية، أي طبعاً حنا كنقول بأنه القضية ديال التجديد أنا عطيتكم راه من 97 إلى 98 يمكن باقي شويا ديال البطء ولكن داك الشي تضرب على ثلاثة المرات.

مدة ديال سنة العدد ديال الرخص ديال التجديد تضربت على ثلاثة المرات هذا كيعني بأن بلاشك يمكن كان شويا قبل ديال التعطال، الآن دابا ما بقاشي داك التعاطل الناس كيجاوبو في الوقت المناسب، ولكن كونو ميقنين معايا بأن المشكل هو مشكل ديال الإمكانية ديال الناس لتجديد المراكب ديالهم، واش عندهم الفلوس أو ما عندهمشاي الفلوس، المشكل اللي كاين في بعض الأحيان، الترخيص للتجديد أما الترخيص فيما يخص الصيد ما كينشاي، لا ما كينش داك الشي، لا لا ماكينش، أشنو نرخصو، لاكونو معقولين، لاماشي الاستمرارية، الآن كنقوليك عوض ما تكون 12000 كاين 24000 هذا المشكل أن القانون ما تحترمش وأن الثروة ديالنا في خطر، احنا باغين نعطيو الرخص حسب الامكانيات ديال الاستغلال اللي كاينة، إلى ما وجد شي لاش نعطي الرخص، السمك ما وجدش لأنه تعطاو الرخص أكثر ما كان خاص يتعطى، هذا هو المشكل، الاشكالية اللي مطروحة هي هاذي،

طبعاً الرخص كما كتعرفو منذ عام 1992 كاين تجميد ديال الاستثمار فيما يخص القطاع ديال الصيد البحري، هذا مشكل طبعاً راه عندي طلبات كثيرة ديال الناس اللي باغين الرخص ديال الصيد ولكن الله غالب، الحوت ماكينشاي وما كينشاي الإمكانيات ومايمكنشاي نعطيو الرخص في الظروف الحالية، لما توفر الشروط ويظهر بأنه كاينة الامكانية باش تكون الرخص وتكون بالنتيجة هذاك الساعة غادين نفتحوها وغادين نفتحوها وغادين نفتحوها بطرق جديدة ماشي بطرق ديال الماضي، طرق جديدة اللي مبنية على أساس أن المغاربة متساوين ماكينش مغربي فوق مغربي، وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

بالنسبة للسؤال الأخير المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة، توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يطلب تأجيل الإجابة عن السؤال الشفهي المقدم من طرف السيد المستشار المحترم محمد أخديش والموجه إلى السيد الوزير المكلف بالمياه والغابات إلى جلسة قادمة.

شكراً للجميع ورفعت الجلسة.